بيان الأوهام والمغالطات التي أوردها إبراهيم الأمير

في

أصول نسب أشراف الحجاز

كَتَبَهُ وأعَدَّهُ

الشريف شاكر بن ناصر بن مستور العبدلي الفعر

الشريف محمد بن حسين بن محمد الصمداني

الشريف عصام بن ناهض بن محسن الهجاري

راجعه وقدّم له

الشريف هزاع بن شاكر بن هزاع العبدلي
رئيس اللجنة الخاصة لضبط وتوثيق أنساب الأشراف
وشيخ الأشراف العبادلة ذوي حمود

د. الشريف حاتم بن عارف بن ناصر العبدلي العوني
عضو مجلس الشورى والأستاذ المشارك
في الشريعة الإسلامية بجامعة أم القرى

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين... وبعد:

فقد اطلعت على هذا التصنيف النفيس الذي حرره الأخوة الفضلاء النسابون الكرام وهم:

١ ـ الشريف شاكر بن ناصر بن مستور الفعر العبدلي.

٢ ـ الشريف محمد بن حسين بن محمد الصمداني.

٣ ـ الشريف عصام بن ناهض بن محسن الهجاري.

والذي هو بعنوان «**بيان الأوهام والمغالطات التي أوردها إبراهيم الأمير في أصول نسب أشراف الحجاز**».

ورأيت فيه ما تضمنه من قوة علمية ومتانة وبراعة تأصيلية بما يدل على سعة علم واطلاع واسع ومدرك صحيح في أنساب آل البيت وفهم كلام العلماء فيها الفهم الصحيح وتنزيله كما قالوا وأرادوا وبمنهجية علمية متميزة وذلك في

ردهم على ما أورده إبراهيم بن منصور الأمير وأثاره من شبهات وأوهام ومغالطات اختلقها بفهمه الضعيف في أصول نسب أشراف الحجاز.

والحق أن هذا التصنيف كان حجة دامغة في دحض ما أثاره الكاتب من شبهة اختلقها وفهم ابتدعه من فهمه القاصر وإدراكه الضعيف لكلام العلماء بما لم يسبق إليه في أمر كان أوضح ما يكون لو أعمل نظره فيه بفهم صحيح وحسن نية خاصة مع أصول نسبية شريفة لا نزاع ولا خلاف فيها البتة إلا لمن كان في قلبه دغل وريبة.

ومما يؤسف حقاً أن ضعف فهم الكاتب وشبهته هذه التي اختلقها وهو يزعم العلم والمعرفة والأمانة!!! تجنى بها ونسبها لعالم كبير كابن فندق البيهقي بما لم يقصد ويريد فاستشكل ما ليس بمشكل ونزل كلامه على غير مراده، بل وجراءته عليه في عدة مواضع بعبارات سيئة لا تليق بمن يدعي الانتساب للعلم وآدابه.

وإني في هذا المقام لأشكر الأخوة الفضلاء على ما خطته أناملهم في هذا التحرير العلمي المتين في نسب يضرب به المثل

في الثبوت اليقيني، والذي احتفل العلماء بذكره في مصنفاتهم بين ذكره بتمامه، أو بذكر بعض أفراده، أو بالإشارة إلى أصله، أو فرعه سواء من النسابين أو المؤرخين أو المحدثين، بل أصبحت كثير من الأنساب تقاس به وعليه وكما هو الحال في كثير من الأنساب التي هي بمثل درجته في الثبوت، وما أجمل وأبلغ ما قاله الأخوة الفضلاء في هذا التصنيف من كلام بليغ يرد به على كل سفيه متطاول ومغرض لهذا النسب العريق وذلك ما نصه:

«لو كان هناك أدنى تشكيك في أصول نسب الشريف قتادة، لكان ذلك أهم ذريعة لخصوم وأعداء قتادة ممن نزع منهم الملك في إثارة ذلك التشكيك، كالشريف مكثر من الهواشم الذي نزع منه حكم مكة بالقتال، أو من صارعهم في بسط النفوذ على الحجاز كالسادة الأشراف من أمراء المدينة بني حسين.

ولكان ذلك التشكيك طريقاً سهلاً وفرصةً لا يصح أن تُفوَّت للنيل منه ولإسقاطه، وما كان ذلك متعذراً على خصومه ومنافسيه، ولو وقع شيء من ذلك لتناقلته كتب التاريخ والنسب، ولما جاز (بمقتضى العادة التي لا تتخلف في مثله) أن لا يُنقل إلينا، لأن قتادة ملك وزعيم كبير كان ذا أثر كبير في التاريخ،

ودواعي خصومه الكثيرين (من أشراف الحجاز قبل غيرهم) في إضعافه أشد الدواعي، مع ما هم عليه من شدة اعتزاز بالنسب وعناية به وحماية له وأنفة كبيرة في الذود عن حياضه. فعدم كلام أحد منهم في إثارة الشك في نسبه: يدل دلالة قاطعة على أن نسب الشريف قتادة كان عندهم فوق أن يمكنهم النيل منه بتشكيك رخيص، وأنه لا أمل لعدو في أن يفكر بالتعرض له، لحصول الاتفاق التام على سلامة تلك الأصول في عمود نسب قتادة وشهرة سلامتها من أي خلل وشبهة، وأنه نسب به تُعرَف الأنساب وتُقاس، وتُصحَّحُ وتُصَوَّبُ، وليس العكس!

وابن فندق رجل صاحب جاه ووزارة وسلطة قضاء وشاع ذكره بين العلماء، واشتهر كتابه بين النسابين، فلو علم عنه ما فهمه الكاتب من فهم سقيم، لنقل عنه، وطار به خصوم قتادة وغيرهم، وللهجوا بذكره، سواء منهم المعاصرون لقتادة، وغيرهم من المتأخرين.

بل إن الحجاز ولاية عباسية في الأصل، ومعلوم قدرها لدى الخلافة العباسية، ثم ينتزعها قتادة من العباسيين، فلا نجد من الخليفة العباسي رغم تلك كله أيَّ تشكيكٍ أو إثارةِ

شبهةٍ في نسبه، فضلاً عن طعن ببغي وافتراء، ولو كان هناك مجالٌ للتشكيك لكانت كل الدواعي تقتضي حصوله، كما حصل من خلفاء بني العباس مع الفاطميين العبيديين».

نعم فإن ما ذكروه حق ولا يرقى الشك لذراه ولا ينال بمثل ما أثاره الكاتب لعلاه، فقلمه وحاله أقل من أن يصل إلى منارة شموخه بين العلماء بأمر اختلقه ومقال ابتدعه، وبما لم يسبقه إليه أحد في هذه القرون المتطاولة وما فيها من جمهرة العلماء المتكاثرة حتى يفطن له هو من دونهم.

ولا ينفع الكاتب ظهوره فيما أثاره من شبهة بمظهر المدافع في أمر موهوم وفهم فاسد لم يوجد إلا في مخيلته وهو أوهى من بيت العنكبوت، فإنه قد أساء بما يسيء إليه هو نفسه.

فما قاله وفهمه مردود عليه لأنه فهم قاصر يدل على ضعف صاحبه العلمي وعدم إدراكه لمقاصد ومرادات العلماء فآفة العلم أن يحمله من لا يحسن فهمه، ورحم الله من قال:

وكم من عائبٍ قولاً صحيحاً
وآفته من الفهم السقيم

وختاماً: فإني أنصح الكاتب أن يرجع عن منهجه هذا الذي يسير عليه فإن إثارة المشكلات التي تثير الفتنة قد تكررت فيه وكنت أظن أن ما صدر بحقه مؤخراً من حكم قضائي[1] ـ بمنعه من التصديق على المشجرات النسبية دفعاً لما تسبب فيه من فتن ونزاع وشحناء وضغائن بين الناس ـ قد جعله يعيد النظر في كثير مما يكتب. ولعلي هنا أذكره بالله أن يعمل على ما ينفع العلم ويجمع الكلمة لا بإثارة واختلاق المشكلات النسبية والقبلية وغيرها. فإن العلم زينة لمن عرف قدره وحقه والدين جمال لمن سار بآدابه وأصوله.

ولعل فيما كتبه الأخوة هنا خير ناصح له في تغيير ما هو فيه، وأن يسير على نهج قومه الهواشم الأمراء السادة آل فليتة فإنهم مجاورون لآل قتادة من القديم وما علم عنهم السير في ما يثير النزاع والخلاف بين آل النبي صلى الله عليه وآله وسلم،

(١) بالصك الشرعي رقم (١١٥/ ٤/ج) وتاريخ (٢/ ٢/ ١٤٣٠هـ) الصادر من فضيلة الشيخ محمد بن أمين بن عبد المعطي مرداد القاضي بالمحكمة الجزائية بمحافظة جدة والمؤيد بقرار محكمة التمييز رقم (١٠٦٨/ ٢/ ١/ج) وتاريخ (٦/ ٦/ ١٤٣٠هـ).

ولا نظن إلا أنهم من أحرص الناس على اجتماع الكلمة ودفع كل ما يثير الفتنة، وأن يأخذوا على يد ابن عمهم بالبعد عن منهجه هذا الذي اتخذه فلعل نصيحة القريب تغني عن نصح كل بعيد.

هذا والله أسأل أن يجزي أصحاب هذا التصنيف عن جدهم الشريف قتادة بن إدريس الحسني وذريته وأهل بيت النبوة خير الجزاء فإنهم قد كتبوا فأحسنوا وبينوا فأوضحوا وأصلوا فأتقنوا فلله درهم وعند الله ثوابهم.

وصلى الله على نبينا وسيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

بقلم

الشريف هزاع بن شاكر العبدلي

رئيس اللجنة الخاصة

لضبط وتوثيق أنساب الأشراف

في ١/ ٥/ ١٤٣١هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبيّ بعده.

أما بعد:

فقد اطلعت على البيان العلمي الرصين المعنون بـ(**بيان الأوهام والمغالطات التي أوردها إبراهيم الأمير في أصول نسب أشراف الحجاز**)، والذي كتبه السادة النسابون الشريف عصام بن ناهض بن محسن الهجاري، والشريف شاكر بن ناصر بن مستور الفعر العبدلي، والشريف محمد بن حسين بن محمد الصمداني، فوجدته بياناً واضحاً صادقاً مؤيّداً بالحجج والبراهين. وهو كافٍ بنفسه في بيان الخطأ الفادح الذي وقع فيه إبراهيم الأمير المردود عليه، ولا يحتاج هذا البيان منهم إلا أن يُنشر، ليقرأه طلبة العلم والمعتنون بأنساب آل البيت، ليجدوا فيه: العلم، والحجة الناصعة، والأدب الجم، والحزم في موضع الحزم، وحسن النية في موضعها. وليجدوا فيه: كيف خلط إبراهيم الأمير في مقاله، وكيف خرج عن مدلول كلام العلماء، حتى

توهّم وأوهم حصولَ خلافٍ من أحد علماء النسب في أمر مجمع عليه ولا اختلاف فيه.

وكنت أرجو من إبراهيم الأمير، عندما توهم ما توهّم، أن يستعين بشيوخه من النسابين ومن هم أدرى بالنسب وبفهم كلام العلماء منه، فلا يدخل في تحمّل تبعة هذا الخلط، وهي تبعةٌ ثقيلةٌ في الدنيا والآخرة.

فهل يجهل إبراهيم الأمير أن الغالبية العظمى من أشراف الحجاز هم قتاديون (من ذرية الشريف قتادة بن إدريس بن مطاعن)؟ فكيف تصوّر أنه يمكن أن يخالف أحدُ النسابين في نسبه؟! ثم كيف تسكت القرون والأجيال والخصوم والنسابون في أقطار الأرض عن ذكر هذا الخلاف المزعوم، لو كان قد وقع حقّاً، حتى يكتشفه من لا يحسن فهم كلام العلماء؟!! كما أثبته هذا البيان الناصع الحجة والبرهان.

وليس من الفضيلة في شيء أن يجعل أحدٌ أمراً يقينيّاً بالتواتر والاستفاضة (لا خلاف فيه ولا نزاع) أمراً ظنياً، يحتاج إلى من يثبته بالأدلة الظنية. بل من أوهم أن اليقينيَّ ظنيٌّ بمثل هذا التصرّف السيئ يستحق الزجر والتأديب؛ لأنه لم

يُنزل الحقائقَ منزلتها؛ ولأنه سيكون سبباً في تجرؤ الشُّكّاك والموتورين والسفهاء. وهذا ما فعله إبراهيم الأمير، عندما ادعى الدفاع عن نسب قتادة، باختراع خلافٍ في نسبه لا وجودَ له، ثم انبرى للرد على اختراعه! هلّا ترك مخترعاته والردَّ عليها، كما فعل في نسب الإمام الشافعي أيضاً!

وهنا: أدعو إبراهيم الأمير بتقوى الله عز وجل، وأن يعلم أن الذي قسم الأرزاق والأعمار قد قسم الأنساب أيضاً، وأن الأنساب الصحيحة مراتب، وهي صحيحة لا شك فيها، فلا يظنن أن تصرفه هذا سيجعل الأنسابَ مرتبةً واحدة، فستبقى متفاوتة المراتب ما بقي الليل والنهار، وهي سنة لا تتخلّف. ولن يجني من يحاول جعلها على منزلة واحدة إلا الجناية على نفسه، بتكثير الخصوم، وتوجيه الطعون، وبعقوبة الله تعالى يوم الدين؛ لأنه حاد عن سبيل الحق المبين.

كما أذكِّرُ إبراهيم الأمير بأن الرجوع للحق خير وأكرم وأولى بنصر الله وتأييده من الإصرار على الباطل، وسيجدنا أول ناصريه إن رجع عن هذا النهج الذي بدأ يسلكه في محاولة المساواة في مراتب الصحة والثبوت للأنساب الصحيحة الثابتة؛

فقد جعل الله لكل شيء قدراً، ولا يضير صاحب النسب الصحيح أن يكون غيره أقوى أدلةً على ثبوت نسبه منه؛ إذا ما رضي الإنصافَ من نفسه، وأعطى كل ذي حق حقّه. كما لم يضرّ الإمام مسلماً وصحيحَه أن يكون تالياً للبخاري وصحيحه في الصحة؛ أقول هذا، وأضرب هذا المثل، لما أعلمه من إبراهيم الأمير (بارك الله له في العلم والعمل) من حبٍّ للسنة وعلومها.

فإن قَبِلَ نصيحةَ المشفقين عليه، وهو الأولى به؛ وإلا فسيكون من أشأمِ رجلٍ على قومه. ثم لن يقدر إبراهيم الأمير بعدها أن يغيّر شيئاً من الحقائق، ولا أن يشكك في الأنساب المتواترة، ولا أن يختلق معارك لا وجود لها. وأقول كما قال الإخوة الفضلاء في ردهم عليه: «لولا أننا لسنا نريد أن ندخل في النيات، بل نريد أن نحسّن الظن قدر المستطاع، لكان لنا (وربما لآل قتادة كلهم) منه موقف آخر يناسب ذلك الإيماء والتلميح! لكننا نكتفي الآن ببيان سقطاته وتخبُّطاته، ونحملها على أحسن المحامل، وهي أنها وقعت منه بجهل، ودون تعمّد».

وهنا أدعو إخواننا السادة الكرماء من الأشراف الهواشم أن يعينوا ابنهم إبراهيم الأمير على نفسه، وأن ينصحوه بترك

التطاول على الأنساب التي لا يطالها، كأنساب أبناء عمومتهم القتاديين وغيرهم. وهم من شرف النسب وشرف العمل بالمنزلة التي لا تسمح لهم بالسكوت عن مثل هذا التخليط الذي وقع من ابنهم، بل تالله إن ابنهم لهو ابننا، ولا نرضى لهم إلا ما نرضاه على أنفسنا.

وأشكر الإخوة الفضلاء على هذا الرد العلمي الرصين، الذي سيجعل من كان يحب أن يُردِّدَ مخترعات إبراهيم الأمير خَجِلاً من ترديدها، لا يستطيع أن يتفوه بها، مهما كان يظنه فيها من ملجأ له يُنفِّسُ به عن أحقادِ موتورٍ مطعونٍ في نسبه لآل البيت، ومهما فرح به الحاسدون الذين لا يجدون ما يخفّفُ عليهم آلامَ حسدهم بالطعن والتشكيك. فكم قد ذبَّ القتاديّون وأمثالُهم من أهل النسب الصريح والأعمدة النسبية اليقينية عن هذا النسب الشريف، فنفوا عنه أنساباً مكذوبة، وبيّنوا صحة أنسابٍ بُغي عليها بالطعن والتشكيك، وكم فضحوا من ادّعاءات المدّعين، ممن كانوا قد ظنوا أنهم سيجدون في كلام إبراهيم الأمير متنفّساً لهم عن أحقادهم، فجاء هذا الردّ شافياً للعِلّة، راوياً للغُلّة، منقذاً من التردّي في كبيرة الطعن في

الأنساب، رافعاً للنسب اليقيني فوق كل شك وارتياب. فبيّضَ الله وجوههم، وشفّع فيهم جدّهم صلى الله عليه وآله وسلم.

هذا.. وليس هذا الرد والتقديم؛ إلا إحقاقاً لحق النسب الصريح. وأبرأ إلى الله تعالى من تعالٍ بهذا النسب على عباد الله تعالى، ولا أن أظن نسباً مغنياً عن عمل. فـ«من بطّأ به عمله، لم يسرع به نسبه»، و«إن أكرمكم عند الله أتقاكم».

والحمد لله ذي الجلال، والصلاة والسلام على رسول الله وأزواجه والآل.

وكتب

د/ الشريف حاتم بن عارف العوني

عضو مجلس الشورى

في ٢٧/ ٤/ ١٤٣١هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي خلق من الماء بشراً، فجعله نسباً، وصهراً، ورفع بعض الأنام على بعض فصيره أفخم قدراً، وأعظم ذكراً، وأحل نبيه محمداً المختار من شريف النسب في المجد الصراح، واصطفاه للإيثار بمنيف الحسب وسرة البطاح، وأطلع شمس فخره في أفق العلى ساطعة الشعاع، ووصل حسبه ونسبه إلى يوم القيامة بعدم الانقطاع، فهو أكرم البرية نفساً وآلاً، وأفضلها حالاً ومآلاً، وأتم العالم جمالاً، وأكمله تفصيلاً وإجمالا، فصلِّ اللهم عليه صلاة تجاري سابق فخره، وتباري باسق قدره، وعلى آله المتفرعين من دوحة نبوته، المترفعين إلى ذروة الشرف بمنحة نبوته، وعلى أصحابه المغترفين من شرب العناية، المعترفين بنشر القبول من مهب الرعاية، ما أضحك مدمع السحاب ثغور الروض، واتصل حبلا العترة والكتاب حتى يردا الحوض عليه صلى الله عليه وآله وسلم... وبعد:

فإن العناية بأنساب آل البيت النبوي، وخاصة آل أبي طالب من ولد الحسن والحسين ابني علي رضي الله عنهم، وأعقابهم، وذرياتهم كانت محل اهتمام العلماء، والنسابة، والمؤرخين.

وقد بذلوا جهوداً عظيمة في جمعها، وتدوينها، وضبطها، وتحريرها، وتحملوا في سبيل ذلك المشاق، وعناء الرحلات، فجمعوا ما تفرق منها وتباعد في الديار أو التصانيف، وتركوا لنا تراثاً خالداً فريداً متنوعاً بمختلف أساليب التدوين والتصنيف، حتى قال بعضهم: «**ولقد تفنن علماء النسب في كيفية التدوين، والضبط، ولهم في ذلك أصول، وقواعد، وشروط كما أن لهم مصطلحات خاصة يجهلها أكثر الباحثين اليوم لبعدهم عن أصول الفن**».

ولذا كان حرياً بمن جاء بعدهم أن يحفظ لهؤلاء العلماء الذين تركوا لنا ثروة علمية عظيمة في أنساب الطالبيين والهاشميين مكانتهم، وأن يعرف عظيم حقهم بالرعاية والعناية لما تركوا، واحترام مقامهم، وإجلالهم، والأمانة معهم في نقل ما ذكروا وفق المنهج العلمي الصحيح، كما قرروه، وبدون تمحُّلٍ واعتساف في تحميل كلامهم ما لا يحتمل، وإخراجه وتنزيله على غير مرادهم.

وكذلك مما يراعى في حقهم التجاوز عن خطأهم وزلاتهم، وحملها على أحسن المحامل، وتأويل ما ذكروا التأويل السائغ الحسن، من غير تشنيع وتشغيب عليهم؛ فإن لأهل العلم علينا حقّاً من الأدب ثقيلاً، وواجباً من الإجلال جليلاً.

وليس لنا ونحن من كنا عالة عليهم في ما دونوا وصنفوا أن نتناولهم بقبيح القول، أو بسوء الظن، سواء كان ذلك فيما يخصّنا، أو يخصُّ غيرنا، أو كان مما هوته النفس، أو لم تهوه.

فإن الحق أحق أن يتبع، ولكن بالأصول العلمية، والآداب المرعية، وحسن الظن، والتأويل الحسن.

ولهذا فإن ما دعانا لتحرير هذا الـمُقيَّد الـمُقيِّد، ما نُشر مؤخراً من مقال بعنوان: «**وقفة مع كتاب لباب الأنساب والألقاب والأعقاب**». لكاتبه: إبراهيم بن منصور الأمير. الذي جانب فيه الصواب وحاد عن الإنصاف في كثير مما نقده، وتأول فيه كلام مؤلفه بفهمٍ ضعيفٍ قاصرٍ، وبتأويلات غير سائغة، أنزل فيه عباراته في غير محالّها؛ مما جعله لدى أهل الفهم والإنصاف محلَّ الاستغراب والتساؤل!!! لأن تلك العبارات لم تكن عسيرة الفهم، ولا عويصة اللفظ، بل هي واضحة المقصود، لمن عرف

أصول هذا الفن ومصطلحاته وقواعده، وراعى آدابه في كيفية التعامل مع مقالات وكتب العلماء بالفهم الصحيح، والتفسير القوي الحسن.

وذلك في محاولته تحميل وتنزيل عبارات العلامة ابن فُنْدُق البيهقي ـ رحمه الله ـ في كتابه «لباب الأنساب والألقاب والأعقاب» في غير محلها ومراد صاحبها.

ومن ذلك ادّعاؤه أن ابن فندق عندما قال: «**عبد الله بن محمد بن موسى الثاني لا عقب له بالاتفاق**»، أنه يقصد بذلك: عبد الله الأكبر بن محمد الأكبر بن موسى الثاني جد آل قتادة.

ثم أتمّ فهمَه الخاطئ بادعائه أن ابن فندق البيهقي قد تناقض عندما قال: «**محمد بن موسى بن عبد الله بن موسى الجون، كان له عقب بالتمام، ثم انقرضوا**»، وأنه قصد بكلامه هذا: محمد الأكبر بن موسى الثاني جد آل قتادة.

وهذا الفهم والتنزيل لكلام العلامة ابن فندق مما لم يقصده ابن فندق البتة، وإنما هو سوء فهم قاصر ضعيف، وخلل في تناول كلام العلماء اعترى الأخ الكاتب في فهمه وتنزيله للكلام الواضح البين من ابن فندق، جعله يضع كلامه في غير محله،

ويحمله على غير مراده. فابن فندق كان يتحدث في تلك العبارات عن أشخاص آخرين غير أجداد آل قتادة، كما سيأتي بيانه بجلاء، ولم يخالف فيها العلامةُ ابن فندق غيره من علماء النسب، لا كما زعم الكاتب حسب فهمه الخاطئ، حيث حاسب العلامة ابن فندق على أوهامه هو وتخيلاته لا على كلام العلامة ومراده الواضح «عفا الله عنه».

والعجيب أنه لمحاولة تقرير هذه الشبهة حشد لها الكاتبُ الأقوال العديدة لجمهرة من علماء النسب والتاريخ؛ وهو حشدٌ جيدٌ، يؤكّد عدم وجود خلاف في نسب آل قتادة؛ ولكن غير الجيد في هذا الحشد للأقوال أنه لا داعي لها في هذا السياق؛ لأنه لا نزاع في هذه المسألة البتةَ، فأراد الكاتبُ إظهار تلك الأقوال وأصحابها من العلماء وكأنهم مخالفون لابن فندق، وكأنه قد شذ بقوله عنهم!! والواقع أن هذا الاختلاف المدعى من الكاتب (عفا الله عنه) بين ابن فندق وجميع علماء النسب عداه اختلافٌ لا وجود له إلا في مخيلة وفهم الكاتب وحده «عفا الله عنه»، وحاشا ابن فندق أن يخالف إجماع علماء النسب.

ورحم الله المتنبي إذ قال:

وكم من عائب قولاً صحيحاً
وآفته من الفهم السقيم

إضافة إلى ما حواه المقال من أخطاء أخرى، وجرأة وقسوة على مقام النسابة العلامة أبي الحسن علي بن أبي القاسم زيد البيهقي الشهير بابن فندق، بما لا يليق صدوره من طالب علم، أو مريد للمعرفة؛ إذ كان الواجب تحري الأدب معه ورعاية منزلته بما يُراعَى به العلماء الذين خدموا هذا العلم والنسب الشريف، ورحم الله النسابة ابن عنبة الداودي الحسني الذي أشار إلى فضلهم، وجهودهم؛ حيث قال في مقدمة «عمدة الطالب» ص٣٦: «**هذه بيوتات العلوية العارية عن العار متوافرة، وقبائل الفاطمية الطاهرة عن الغبار متكاثرة، قد قام بتصحيح اتصالهم في كل زمان علامون من الأمة، ونهض بتنقيح حالاتهم في كل أوان فهامون من الأئمة**».

ولنا مع هذه الوقفة التي أسرف فيها كاتبها على ابن فندق وقفات عدة لتحرير ما وقع فيها من أوهام وأخطاء وخلطٍ واضح وسوء فهمٍ فاسدٍ في كثير مما كتب، وبما يؤول إلى تعريض مسلمات

مقررة، وأُصولٍ متفق عليها في أنساب آل البيت إلى ادّعاء وجود خلافٍ فيها من قبل المغرضين والجهلة السفهاء.

وهو بهذا يسنُّ سنةً سيئةً: تقوم على أحد منهجين:

ـ إما على إثارة أقوال باطلة، مثل القول الباطل في التشكيك في نسب الإمام الشافعي ـ عليه رحمة الله ـ، الذي أثاره هذا الكاتب، ثم أخذ يردّ عليه؛ وكأنه قولٌ يستحق المناقشة أو الالتفات إليه. فقد طبع كتاباً من تأليفه باسم (إتحاف الأمة بصحة قرشية الإمام فقيه الأمة)، حول نسب الإمام الشافعي! ولا ندري ما الذي أتحف الكاتبُ به الأمةَ التي تعرف الإمام الشافعي بقرشيته، كما تعرف الإمام الشافعي؟!! ولم يقدّم كتابُه من جديد في ذلك؛ إلا تبرّعه بتأليف مفرَدٍ أَشْهَرَ فيه قولاً ساقطاً مغموراً في التشكيك في نسبه![1] ما كان يستحق أكثر من ردٍّ

(١) ومن ذلك أيضاً إخراجه لكتاب له هو تحقيق على مخطوط الدر النفيس في بيان نسب إمام الأئمة محمد بن إدريس الشافعي للعلامة أحمد بن محمد الحموي الحنفي. فقال في مقدمة تحقيقه: وقد دعاني لتحقيق هذا الجزء للفقيه السيد الحموي أمران:

١ ـ أنه قرر الحق في نسب الأمام الشافعي بأنه من صميم قريش. =

= ٢ ـ كونه فقهياً حنفياً، وقد خالف في هذه المسألة بعض الأحناف الطاعنين في قرشية الأمام الشافعي بغير حق. انتهى.

وكأن في نسب الشافعي خلاف يحتاج لهذه التقرير منه.

هذا مع أن المؤلف ما كان الداعي لتأليف كتابه هذا الدواعي التي أشار إليها المحقق لا من قريب أو بعيد بل إن سبب تأليفه هذا الجزء وهو جلالة وعلو مكانة الشافعي كعادة العلماء في التصنيف عن كبار الأئمة فقال الحموي في مقدمة كتابه هذا: حمداً لمن رفع لابن إدريس مقاماً علياً، وصاغ له من خالص العلم والتقى حلياً، وفضله على غيره من المجتهدين فكان عربياً قريشاً وصلاة وسلاماً على رسوله القائل: (عالم قريش يملأ الأرض علماً) وعلى آله وأصحابه المقتدين به أدباً وحلماً وبعد: فهذه مجلة رشيقة وروضة أنيقة تشتمل على بيان نسب إمام الأئمة ورباني هذه الأمة الإمام محمد بن إدريس الشافعي رحمه الله تعالى وبيان كنيته ولقبه أمليتها لأمر عرض اوجب التصدي لهذا الغرض، وذلك أنه جرى في الحضرة العلية العلوية، والسدة السنية الرضوية حضرة سيد الأشراف حقاً، المؤيد من السماء صدقاً، صفوة السلالة الفاطمية، وخلاصة العناصر النبوية، من نمته العرانين في هاشم آل النسب الأصرح إلى نبعة فرعها في السماء ومغرسها سرة بالأبطح. السيد الشريف الغني عن المدح والتعريف، مولانا وسيدنا السيد إبراهيم أفندي نقيب السادة الأشراف ـ عامله الله بخفي الألطاف ـ، ذكر عمود النسب، فتاقت نفسه الشريفة إلى الوقوف على ما ذكره علماء الأنساب في ذلك والتقصي عما هنالك فأحببت أن أتحفه بهذه المجلة السنية، واجعلها له هدية، عملاً بقول الشاعر:

ومن عز عن كل الأنام مقامه ... فأحسن ما يهدى إليه كتاب =

عارضٍ مغمورٍ في بطن كتاب، ليس مفرَداً بالتأليف، ولا مُشهِراً لما لا يستحقُّ الإشهار، وهذا ما وفَّى به العلامةُ المعلمي (رحمه الله) في كتابه (التنكيل)، فكفى وشفى[1].

= فأقول وبالله التوفيق معتمداً في ذلك على ما قاله أرباب الضبط والتحقيق... الخ.

ثم شرع المؤلف في ذلك، وبشرح عمود نسب الشافعي والترجمة وذكر شيء من أخبار كل جد من أجداده، ثم تكلم عن مراتب الشرف في النسب، وعن مصطلح الشريف وماله تعلق بذلك إيجازاً.

فهذا ما عليه هذا التصنيف ودواعيه من مؤلفه، لا كما فعل المحقق بزعم أن هذا هو الحق في نسب وكأن ذلك ترجيح في مسألة من مسائل الخلاف المعتبرة وهي توضح اطراد منهج الكاتب في تتبع الأقوال الشاذة والمهجورة والتمحل والتسرع في فهم بعض العبارات النسبية وتنزيلها على غير مراد أصحابها والتي لا طائل من وراءها إلا إثارة أقوال مهجورة وشاذة لا قيمة لها عند العلماء.

(١) ومنها نقله عن الحافظ ابن عبد البر الإجماع على ذلك في كتابه (الانتقاء) ص٦٦ حيث قال: (لا خلاف علمته بين أهل العلم والمعرفة بأيام الناس من أهل السير والعلم بالخبر والمعرفة بأنساب قريش وغيرها من العرب وأهل الحديث والفقه أن الفقيه الشافعي رضي الله عنه هو محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد...) فما الطائل حينئذ من الكاتب على إثارة قول مهجور شاذ بالمرة غير متناقل ولا معلوم عند الناس، خاصة في زماننا.

ـ وإما بادّعاء وجود خلاف في أحد أصول أعمدة النسب المتواترة، ثم يتبرّع هو بالدفاع عنها، وهي غنيّةٌ بتواترها وثبوتها عن دفاعه، هذا لو كان هناك أحدٌ قد خالف فيها، فكيف إذا لم يكن هناك خلافٌ أصلاً، وإنما جاء توهّمُ وجوده من فهمه الخاطئ لعبارة أحد العلماء.

إن مثل هذه السنة السيئة لن تثمر خيراً، وهي كمن عمد إلى الشمس في رابعة النهار يجمع الأدلة على وجودها!! فلن يجد في الأدلة إلا ما هو أضعف من وجود الشمس. وهذه السنة السيئة ستؤدي به في النهاية إلى فسادِ التصور وخللٍ في التفكير، على حدِّ القول الحكيم القائل:

ولــيس يــصحُّ في الأذهــان شيءٌ

إذا احـــتاج النهـــار إلى دليـــل

وإليكم تحرير ما وقع لهذا الكاتب في كلامه من الأوهام والتأويلات الفاسدة لكلام العلامة النسابة ابن فُندق البيهقي «رحمه الله»، وسنذكر ذلك في وقفات:

الوقفة الأولى

إن لعلماء أنساب الطالبيين ـ كما تقدم ـ فضلاً عظيماً في تدوين هذا الفن، وفي تأصيل هذا العلم، الذي يوجب علينا العناية بقراءة ما كتبوا، وفَهْمِه الفهم الصحيح، بدلاً من التسرع والمجازفة بالتطاول عليهم بالألفاظ القاسية، خاصةً ممن هو عالة على ما كتبوا وصنفوا، بنحو ما ذكر الكاتب من عبارات أطلقها في حق ابن فندق بسبب عدم فَهْمِه الفهم الصحيح لكثير مما أورده، مثل قوله: «**أوهام وشذ، وخالف، والدليل على شذوذه، وأخطأ... خطأ فاحشاً، ومخالفته لاتفاق العلماء، والتسرع في النفي، وهذه آفة عظيمة، بل ناقض نفسه، وناقض نفسه، وخالف إجماع علماء النسب**».

ثم وضع عنواناً لتلك الـجرأة بقوله: «**مجازفات ابن فندق...**» وغير ذلك مما ذكره الكاتب، فإن مثل ما ذكر لا يليق في حق علماء أعلام بمقام ومكان العلامة النسابة أبي الحسن علي ابن أبي القاسم بن زيد المعروف بابن فندق البيهقي، الذي قدم

لعلم النسب النبوي خدمة جليلة، بما تركه من آثار فيه، ومنها كتابه ومصنفه الجليل «لباب الأنساب والألقاب والأعقاب»، الذي قال فيه وفي وصفه صاحب مقدمة «لباب الأنساب» النسخة المطبوعة ما نصه: «**ومن أهم ما ألف في هذا الشأن وأجداها وأنفعها ها هو كتاب «لباب الأنساب والألقاب والأعقاب» للعلامة في جل العلوم الشيخ حجة الدين أبو الحسن علي بن أبي القاسم البيهقي المتوفى سنة خمس وستين وخمسمائة (٥٦٥هـ)، فإنه جمع وأوعى فيه فوائد لا توجد في غيره، وهي منحصرة به، فلله دره وعليه أجره... فجاء بحمد الله كتاباً وحيداً في بابه تأليفاً... إماماً على أقرانه في محرابه**».

وقال في موضع آخر: «**وشرع في تأليف هذا الكتاب بأمر الشريف الجليل السيد أبو الحسن علي بن محمد بن يحيى العلوي بعد الاستخارة من الله الكريم في جمادى الآخرة سنة ٥٥٨هـ وفرغ في تنسيق المجلد الأول منه في رمضان هذه السنة، واستفاد في تنظيم هذا الكتاب وفوائده من النسابة النبيل علي بن الحسن ابن المطهر. وقال** ـ أي ابن فندق ـ **في موضع من هذا الكتاب: أنه لو لم يكن هذا النسابة المذكور وتأليفه لما درى أحد من**

العلويين نسبه لما حلت بنيسابور من المصائب، وإحراق المكاتب، وإبادة خزائن الكتب. وقال أيضاً: أنه لو لم يكن آثار هذا السيد الحبر المحيط وكتبه لم يتيسر لي تأليف «اللباب». وغيرها من الكتب، والرسائل مما ترشحت من قلمه المجيد». انتهى.

وقائل هذا الثناء في ابن فندق قد أثنى عليه الكاتب إبراهيم الأمير في مقدمة كتابه «الأشراف في معرفة المعتنين بتدوين أنساب الأشراف» ص١٦ حيث قال: «**هو من أفضل من ذكر ودون كتب الأنساب فيما أعلم التي اعتنت بأنساب آل البيت فإنه وقف على كثير منها فأتحفنا بذكر ما تحتويه من أنساب وفوائد...**».

فما تقدم من قبل في الثناء على ابن فندق وكتابهِ كلامُ من يعتبره الكاتبُ من أفضل من ذكرَ ودوَّنَ كتب أنساب آل البيت**!!!**

ومن تأمل حياة المصنف وآثاره العلمية عرف له فضله ومكانته، وأجلّه واحترمه، نظير جهوده وما قدم، فتاريخه حافل بالتصنيف في مختلف الفنون، حتى قال فيه العماد الأصفهاني في كتابه «خريدة القصر وجريدة العصر» ٢/ ٩٨: «**من أفاضل خراسان وأماثل الزمان وأعيان الأنام وأعوان الكرام وأجواد الورى وأطواد النهى جامع الشرف والحسن وجالي السدف**

بالسَّناءِ والسَّنا... وكان والدي يثني عليه فضله ويقول: إنه لم ينظر قط إلى نظيره، ولا مثلت لعينه عين مثله»، وقال عنه الإمام الذهبي في سير أعلام النبلاء ٢٠/ ٥٨٥: «**الوزير العلامة ذو التصانيف..**». وقد ذكر غير واحد من الباحثين والمحققين أنه من علماء أهل السنة، لا كما يتوهم البعض. وعدّدَ مؤلفاتِه وتصانيفه من المتقدمين ياقوتُ الحموي في معجم الأدباء ٧/ ٢٢٥-٢٢٧ فبلغت نحو: أربعة وسبعين مؤلفاً. ومن المتأخرين خير الدين الزركلي في الأعلام ٤/ ٢٩٠: حيث ذكر له أربعة وسبعين مؤلفاً. وأحصى له أسعد الطيب محقق كتاب ابن فندق معارج نهج البلاغة في مقدمته له: ثلاثةً وثمانين مؤلفاً، ومن جملتها كتاب: «لباب الأنساب والألقاب والأعقاب».

والحق أن كتاب «اللباب» هذا يعتبر درة فريدة في التصنيف في علم النسب، فلم يُسبق ابنُ فندق إلى مثله، بأسلوبه المتميز، الجامع بين تدوين الأنساب والأعقاب والعناية بالألقاب، مع ما تضمنه من مباحث علمية نفيسة، مما له تعلق بالكتاب والسنة، وبعض الأحكام المتعلقة بآل البيت، ومسائل وآداب في النسب الشريف.

وللأسف الشديد أن هذا السفر النفيس «لباب الأنساب والألقاب والأعقاب» وصل إلينا ناقصاً، إضافة إلى ذلك أنه طُبع طبعة سيئة سقيمة ولم يفت محقق كتاب ابن فندق معارج نهج البلاغة الأستاذ أسعد الطيب في مقدمة تحقيقه ص٥١ أن يشير إلى هذا الأمر بقوله: «**لباب الأنساب... ألفه في بيهق، بإيعاز من نقيبها عماد الدين أبي الحسن علي بن محمد يحيى آل زبارة الحسيني. ألفه في ثلاثة أشهر، حيث بدأ بتصنيفه في أواخر جمادى الآخرة سنة ٥٥٨هـ، وفرغ من المجلد الأول منه في شهر رمضان من السنة نفسها. ذكره المؤلف في تاريخ بيهق. وصلنا منه المجلد الأول، ولا نعلم هل صنف المجلد الثاني منه وأتم الكتاب أم لا. وقد أحال فيه ص٦٢٤ إلى المجلد الثاني. والموجود من مخطوطاته كلها المجلد الأول وحده. طبع في قم سنة ١٤١٠هـ في جزأين من مطبوعات المكتبة المرعشية، وهي طبعة سقيمة مشوهة**».

وأشار إلى ذلك أيضاً عبد العزيز الطباطبائي في مجلة «تراثنا» في الجزء ٣٧ صفحة ١٦٧ بتقييم دقيق فقال: «**طبع في قم سنة ١٤١٠هـ لأول مرة من مطبوعات مكتبة المرعشي في جزأين، طبعة سقيمة مشوهة ملؤها أخطاء، والذنب للناسخين السّابقين،**

فقد كانوا بعيدين عن علم الأنساب، جاهلينَ بمصطلحاته، فحرفوا وصحفوا. قيّض الله محققاً عالماً بالأنساب، خبيراً بمصطلحاتهِ، عارفاً باللغة العربية وكناياتها ومجازاتها، أديباً بارعاً يجيد التحقيق، يُحيي هذا الكتاب وينقذهُ ممّا مني به هذه المدة».

وهذا التنبيه على أخطاء الكتاب في مطبوعته وفي أصلها الخطّي مدعاةٌ لإعادة تحقيق نصه، كما أنه أيضاً مدعاةٌ إلى عدم التسرع في **محاكمة** المؤلف من خلال هذه النسخة المشوهة، وإلى وجوب مزيد من التثبّت قبل تخطيئه، إذا ظهر لنا فيها خطأ، خاصة إذا كان خطأً قبيحاً يُنزّه عن مثله العلماء. فكيف إذا لم يقع له خطأ أصلاً، فنُسب إليه الخطأ القبيح؟!!

فكان الواجب على كل مستفيد من طبعة كتاب ابن فندق أن يراعي عدم وقوفه على نسخة المخطوط الأصلية للنظر في بعض ما أورده المصنف، للتأكد من خلو طبعته من التحريف والتصحيف، أو الزيادة والنقص، أو التقديم والتأخير، مما تتغير بها المعاني أو تختلف به اللغات، وغير ذلك مما لا يخفى على أهل التحقيق، فضلاً عن واجب التأويل الحسن لها، وحملها على أحسن المحامل، بدلاً من استنطاق العلماء ما لم يقولوا وتفسيرِ

كلامهم على غير ما أرادوا. مع القسوة والشدة والغلظة عليهم، التي ليست من سيما أهل العلم وطلبته، الذين يحملون كلام العلماء على أحسن المحامل، بروح الاعتذار والتأويل، بما يجمع ولا يفرق، ويقرب ولا يبعد. ولو أننا وقعنا وقسونا على كل واحد يقع منه الزلل على حد ما في هذه النسخة السقيمة لما بقي أحد.

قال الشاطبي في الموافقات ص٤/ ١٧٠: «**إن زلة العالم لا يصح اعتمادها من جهة، ولا الأخذ بها تقليداً له.. كما أنه لا ينبغي أن ينسب صاحبها إلى التقصير، ولا يشنع عليه بها، ولا ينتقص من أجلها، أو يعتقد فيه الإقدام على المخالفة بحتاً، فإن هذا كله خلاف ما تقتضي رتبته في الدين**».

الوقفة الثانية

ذكر الكاتب أن دافع كتابته لهذا المقال هو ما طرأ بسبب كلام ابن فندق من التشكيك في نسب أشراف أهل الحجاز من أهل الأهواء على نحو ما ذكر، الذي سبّب استياء بعض من لا علاقة له بنسب الأشراف، ممن ليس منهم، ولا يعتبر قوله ورأيه فيها. وهو بهذه المقدمة يثير قضية حساسة، لا وجود لها إلا في مخيلة الكاتب وصاحبه الذي ساءه بما لم يُعْلمْ على مر التاريخ إلى زماننا. حيث إنه لم يُعرف أحدٌ من العلماء أو المؤرخين أو النسابين شكك في أنساب أشراف الحجاز، وخاصة آل قتادة، الذين عناهم بمقاله. فإن أنساب آل قتادة هي من أصرح الأنساب الهاشمية وأثبتها، وأشهرها وأقواها، وقد احتفل العلماء بذكرها أنساباً وترجمةً وأخباراً، فهذه: كتب الأنساب، والتاريخ، والتراجم، والطبقات، والأعلام، وشروح الحديث طافحةٌ بذكر أخبارهم، والإشادة بأنسابهم، والحفاوة بأعقابهم، والتدقيق في ذكر فروعهم بعد أصولهم، بمنهج فريدٍ متميز، واستقصاءٍ

لا يُعرف أكمل منه، واستقراءٍ لم يحصل أتمّ منه، مما لم يقع لكثير غيرهم ممن تثبت أنسابهم لآل البيت. فضبط أنساب آل البيت أمر مشهور ومعلوم عند العلماء.

قال العلامة ابن حجر الهيتمي شيخ الشافعية المعتمد قوله في مذهبهم في الصواعق المحرقة ٢/ ٥٨٧ في نحو هذا المعنى: «**ولم تزل أنساب أهل البيت النبوي مضبوطة على تطاول الأيام، وأحسابهم التي يتميزون محفوظة عن أن يدعيها الجهال واللئام، وقد ألهم الله من يقوم بتصحيحها في كل زمان، ومن يعتني بحفظ تفاصيلها في كل أوان، خصوصاً أنساب الطالبيين والمطلبيين. ومن ثَمّ وقع الاصطلاح على اختصاص الذرية الطاهرة ببني فاطمة من بين ذوي الشرف كالعباسيين والجعافرة بلبس الأخضر إظهاراً لمزيد شرفهم**».

وقال العلامة النسابة ابن عنبة في مقدمة «عمدة الطالب» ص٣٦: «**ولم تزل أنسابهم** ـ أي آل الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ـ **التي إليها يعتزون على تطاول الأيام مضبوطة، وأحسابهم التي بها يتميزون على تداول الأقوام عن الخلل محوطة**».

وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني في «فتح الباري» في شرحه لحديث «**لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقي منهم اثنان**» ما نصه: «**قال ابن هبيرة: يحتمل أن يكون على ظاهره، وأنهم لا يبقى منهم في آخر الزمان إلا اثنان: أمير، ومؤمر عليه، والناس لهم تبع. قلت: في رواية مسلم عن شيخ البخاري في هذا الحديث «ما بقي من الناس اثنان» وفي رواية الإسماعيلي «ما بقي في الناس اثنان وأشار بأصبعيه السبابة والوسطى» وليس المراد حقيقة العدد، وإنما المراد به انتفاء أن يكون الأمر في غير قريش. ويحتمل أن يحمل المطلق على المقيد في الحديث الأول، ويكون التقدير: لا يزال هذا الأمر، أي: لا يسمى بالخليفة إلا من يكون من قريش، إلا أن يسمى به أحد من غيرهم غلبة وقهراً، وإما أن يكون المراد باللفظ الأمر، وإن كان لفظه لفظ الخبر. ويحتمل أن يكون بقاء الأمر في قريش في بعض الأقطار دون بعض، فإن بالبلاد اليمنية وهي النجود منها طائفة من ذرية الحسن بن علي، لم تزل مملكة تلك البلاد معهم من أواخر المائة الثالثة، وأما من بالحجاز من ذرية الحسن بن علي وهم أمراء مكة وأمراء ينبع، ومن ذرية الحسين بن علي وهم أمراء المدينة: فإنهم وإن كانوا من صميم**

قريش، لكنهم تحت حكم غيرهم من ملوك الديار المصرية، فبقي الأمر في قريش بقطر من الأقطار في الجملة».

ولهذا نجد جهوداً مشكورة لكثير من العلماء الأجلاء الذين حرروا في هذا الفن وصنفوا كتباً خاصة في أنساب آل البيت سواء كانوا منهم أومن غيرهم من أهل العلم والفضل يعرف ذلك من سبرها من أهل البحث والتحقيق في هذا الفن.

الوقفة الثالثة

وفيها ذِكْرُ بعض الأوهام الفاحشة والمغالطات التي وقع فيها الكاتب، وحاول أن ينزلها على كلام ابن فندق، بما ليس من صنيعه ولا من مراده، ويستنطقه ما لم يقله، ويُبعد كلامَه بما لم يذهب إليه، ويتعسف في استشكال ما ليس بمشكل، ويختلق احتمالات لا تَرِدُ عليه.

ولدحض هذه الأوهام نقول:

الوهم الأول:

زعمه ووهمه أن قول ابن فندق: «**عبد الله بن محمد بن موسى الثاني لا عقب له بالاتفاق**» المراد به عبد الله الأكبر بن محمد الأكبر بن موسى الثاني جد الأشراف آل قتادة. حيث قال ما نصه: «**قال ابن فندق في كتابه «لباب الأنساب» عن جد الأشراف القتاديين عبد الله بن محمد بن موسى الثاني: لا عقب له بالاتفاق.**

قلت: شذ ابن فندق وخالف بقوله لا عقب له بالاتفاق المحققين من علماء النسب ومؤرخي مكة القائلين بأن لعبد الله ابن محمد بن موسى الثاني عقباً لم ينقرض.

قال النَّسَّابة شيخ الشرف العبيدلي. ت٤٣٥هـ: والعقب من ولد عبد الله بن محمد الأكبر بن موسى بن عبد الله الثاني بن موسى الجون من ثلاثة نفر: علي بن عبد الله وله أولاد، ومحمد ابن عبد الله يلقب ثعلباً، قتل وله أولاد، وأحمد بن عبد الله وله أولاد . وقد شهد ببقاء عقب عبد الله بن محمد بن موسى الثاني، النَّسَّابة فخر الدين محمد الرازي ت٦٠٦هـ، والنَّسَّابة إسماعيل الأزورقاني ت بعد ٦١٤هـ، والنَّسَّابة أحمد بن محمد الحسيني العبيدلي ت بالقرن ٧هـ، والنَّسَّابة ابن الطقطقي محمد ت٧٠٩هـ، والنَّسَّابة الـجَبَل ابن عنبة أحمد (ت٨٢٨هـ) وقال: علي بن عبد الله، في ولده الإمرة بالحجاز من عهد المستنجد بالله إلى الآن، والنَّسَّابة أبو علامة المؤيدي ت١٠٤٤هـ. وبه قال المحققون من مؤرخي مكة، من ذلك: الحافظ النَّـسَّابة المحقق ـ البصير بأنساب أشراف الحجاز ـ تقي الدين الفاسي ت٨٣هـ، والمؤرخ عبد العزيز ابن عمر بن فهد ت٩٢٢هـ، والمؤرخ ابن ظهيرة محمد جار الله

القرشي ت٩٨٦ هـ، وغيرهم من مؤرخي مكة». انتهى كلام هذا الكاتب عفا الله عنه.

قلنا: ما ذكره الكاتب قُصورٌ في فهم مرادات العلماء، وتقصير بالغٌ في إدراك مقاصدهم ودلالات ألفاظهم الواضحة، وتحميلٌ لكلامهم ما لا يحتمل من المعاني البعيدة كل البعد عن كلامهم، وتنزيلٌ له في غير محله، بل في أبعد محلٍّ عن محلّه؛ ومثل هذه الأخطاء الواضحة لا تقع من كاتب إلا مع عدم قدرته على التحقيق في الأمور الواضحة، والجمع البدهي بين كلام العلماء فيها، وإما لأمور أخرى، الله أعلم بها. وكلامه عن نسب الإمام الشافعي، بما ألمحنا إليه سابقاً، يؤكد ما ذكرناه آنفاً.

ثم أقبل هذا الكاتب (بتعسفه في فهمه وضعف تصرفه في كلام العلماء) على كلام ابن فندق الذي يذكر فيه: أن عبد الله ابن محمد بن موسى الثاني لا عقب له بالاتفاق، فجعل أن المراد به هو عبد الله الأكبر بن محمد الأكبر بن موسى الثاني جد آل قتادة**!!** وهذا فهم مجانبٌ للصواب من كل وجه، مجانفٌ للحق من كل جهة**!!** وفيه مجازفة وخلط كبير. ولو أن الكاتب كلف نفسه بشيء من التأمل اليسير، وحسن الظن الذي يستحقه كل عاقل، فضلاً

عن العالم، لعرف أن فهمه الذي توصّل إليه خاطئٌ كل الخطأ، وأنه أبعد ما يكون عن مراد العلامة ابن فندق. ولو أنه تأمل هذا التأمل اليسير لاستغنى عن تطويله للكلام، ولأراح واستراح من الإشكال الذي وقع في وهمه، ومن استطراده بنقل كلام جماعة من العلماء النسابة بما لا يعارضه كلام ابن فندق أصلاً!!

ذلك أن عبد الله بن محمد الذي ذكره ابن فندق في ذلك النقل هو شخص غير عبد الله الأكبر بن محمد بن موسى الثاني جدّ آل قتادة الأشراف، وهذا أمر لا يصح أن يخفى على من تعنّى النظرَ في كلام العلماء من النسابين والمؤرخين، وتصدّى للكتابة في علم الأنساب والتراجم.

فعبد الله بن محمد بن موسى الثاني الذي ذكر ابن فندق أنه لا عقب له بالاتفاق، توضيحُ شخصِه وبيانُ مرادِ ابن فندق منه يتم بما يلي:

١- أن ابن فندق في قوله: «**عبد الله بن محمد بن موسى الثاني لا عقب له بالاتفاق**» إنما أراد عبد الله بن محمد الأصغر ابن موسى الثاني الذي انتهى عقبه. فهذا هو الذي يوافق أصول نسب الطالبية من أعقاب بني الحسن بن علي رضي الله عنهما.

حيث ذكر جماعة من العلماء: أن محمد الأصغر كان له ولد اسمه عبد الله، ويلقب بأبي الزوائد، نص عليه الفخر الرازي في الشجرة المباركة: ص١١، وعز الدين المروزي الأزورقاني في الفخري ص:٩١، وشيخ الشرف العبيدلي في تهذيب الأنساب ص: ٥٢، وفي المشجر الكشاف لابن عميد الدين في نسخة أمريكا الخطية، وذكر العلماء أيضاً أن محمد الأصغر والد عبد الله الملقب بأبي الزوائد قد انتهى وانقرض عقبه، قال ابن عنبة في «عمدة الطالب»، ص١٤٩: عن أبناء موسى الثاني بن عبد الله: «وأما موسى الثاني.... فولد ثمانية عشر ولداً ذكراً: وهم عيسى، وإبراهيم، والحسين الأكبر، وسليمان، وإسحاق، وعبد الله، وأحمد، وحمزة، وإدريس، ويوسف، ومحمد الأصغر، ويحيى، وصالح، والحسين الأصغر، والحسن، وعلي، وداود، ومحمد الأكبر. أما عيسى فلم يعقب، وأما الحسين الأكبر فلم يذكر له ولد، وأما إبراهيم وسليمان وإسحاق وعبد الله وأحمد وحمزة ومحمد الأصغر الملقب بالعربي والحسين الأصغر فانقرضوا، وأما يوسف بن موسى الثاني... الظاهر أنه منقرض. وبقي عقب موسى الثاني في سبعة رجال: إدريس ويحيى وصالح والحسن وعلي وداود ومحمد الأكبر». انتهى.

وبمثله جاء عند ذكر اسم محمد الأصغر في المشجر الكشاف لابن عميد الدين الحسيني نسخة أمريكا حيث جاء فيها: «**محمد الأصغر الأعرابي انقرض**». وهذا نصٌ صريح في انقراض عقب محمد الأصغر، وبالتالي أنه لا عقب لولده عبد الله الذي انتهى عقبه بانقراض عقب أبيه.

بل إن كلام شيخ الشرف العبيدلي في تهذيب الأنساب ص٥٢، يفهم منه أن عبد الله بن محمد الأصغر لا يعرف له عقب، وذلك أنه عند ذكره وذكر أخيه أحمد قال عن أحمد: وفيه عدد، ولم يذكر ولداً لعبد الله. فدل على ما ذكرنا وهو صنيع كل من ذكر عبد الله بن محمد الأصغر حيث لم يذكروا له عقباً.

فبجمعٍ سريع وتأمل يسير لهذه النصوص ولكلام العلماء يتضح غاية الوضوح أن العقب المنقرض هو عقب محمد الأصغر ابن موسى الثاني، وأنه انقرض بعد أن أعقب ولداً هو عبد الله ابن محمد الأصغر، ولا شك أن هذا هو مراد العلامة ابن فندق، لأنه هو الذي تحقَّق فيه الانقراض، وهو الذي تحقق الاتفاق على انقراض عقبه «كما يأتي التأكيد عليه في رد الوهم الثاني».

٢- أنه لو قيل جدلاً وعلى فرض أن عبد الله بن محمد ابن موسى الثاني الذي عناه ابن فندق بأنه لا عقب له بالاتفاق أنه ولد محمد الأكبر بن موسى الثاني على حد زعم الكاتب، فيقال له: إن محمد الأكبر بن موسى الثاني كان له ولدان باسم عبد الله: أحدهما يعرف بالأكبر، والآخر بالأصغر، ولُقّبا بهذين اللقبين للتفريق والتمييز بينهما. وهذه عادة جرى عليها علماء النسب والمؤرخون، كما هو صنيع مصعب الزبيري في كتابه نسب قريش، وصنيع العمري في المجدي، وابن عنبة في العمدة الذي تقدم النقل عنه في ولد موسى الثاني، حيث ذكر أن لموسى الثاني ولدين باسم الحسين، فرق وميز بينهما بلقب الأكبر لأحدهما والأصغر للآخر. وكذلك الأمر في: محمد الأكبر بن موسى، ومحمد الأصغر ابن موسى، وهذا كما أسلفت عادة متبعة[1].

---

(١) عادة علماء النسب المتبعة هذه إذا كان للرجل ولدين باسم واحد يفرق بينهما بالأكبر لأحدهما والأصغر للآخر تمييزاً للسن كما هو صنيع أبو عبد الله مصعب الزبيري في نسب قريش فذكر ص٢٩: عبد الله الأكبر وعبد الله الأصغر ابني علي بن عبد الله بن العباس، وذكر ص٣٧: عباس بن عبد الله بن معبد بن العباس الأكبر، وذكر ٤١، ٤٤: زينب الكبرى وزينب الصغرى وأم كلثوم الكبرى وأم كلثوم الصغرى بنات علي، =

= وذكر ص٥٧-٥٩: علي الأكبر وعلي الأصغر وحسين الأكبر وحسين الأصغر أبناء علي بن الحسين بن علي، وذكر ص٧٢: علي الأكبر وعلي الأصغر ابني حسين بن زيد بن علي بن الحسين، وذكر٧٢: علي الأكبر وعلي الأصغر وجعفر الأكبر وجعفر الأصغر أبناء عمر بن علي ابن الحسين وذكر ص٧٦: محمد الأكبر ومحمد الأصغر ابني عبد الله بن محمد بن علي بن أبي طالب، وذكر ص٨٢،٨٣: عون الأكبر وعون الأصغر ابني عبد الله بن جعفر الطيار، وذكر ص٨٤: عبد الله الأكبر وعبد الله الأصغر ابني عقيل بن أبي طالب، وذكر ص١١٣: عبد الله الأكبر وعبد الله الأصغر بن عثمان . ومثله مبسوط، ومحرر في كتب أنساب الطالبية كالمجدي ص١٢-٢٠ وغيره ففيها ذكر كثير من ذلك نحو: محمد الأكبر بن جعفر بن أبي طالب، ومحمد الأصغر بن جعفر بن أبي طالب، وعبد الله الأكبر بن جعفر بن أبي طالب، وعبد الله الأصغر بن جعفر بن أبي طالب، والعباس الأكبر بن علي بن أبي طالب، والعباس الأصغر بن علي بن أبي طالب، وعثمان الأكبر بن علي بن أبي طالب، وعثمان الأصغر بن علي، وعمر الأكبر بن علي، وعمر الأصغر بن علي، وزينب الكبرى بنت علي، وزينب الصغرى بنت علي، ومحمد الأكبر بن الحسن بن علي بن أبي طالب، ومحمد الأصغر بن الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عن الجميع وغيرهم ممن بسط العلماء ذكرهم في كتب النسب.

ومثل ذلك أيضاً: خلاف العلماء هل علي بن الحسين زين العابدين هو الأكبر أم الأصغر يعنون في السن فيفرق بينهما بذلك تمييزاً له عن أخيه علي بن الحسين الذي قتل في كربلاء.

بل إن مجرد تلقيب العلماء لعبد الله بالأكبر فيه إشارة قويةٌ إلى وجود أخٍ آخر له اسمه عبد الله وملقَّبٍ بالأصغر، لما اعتدناه من مثل هذه الألقاب في الأسماء والأنساب «كما سبق».

وقد نبه وأشار إلى هذا النسابة عز الدين المروزي الأزورقاني في الفخري ص: ٨٨، عند ذكر عقب محمد الأكبر بن موسى الثاني حيث قال: وعبد الله الأصغر، وقيل: هو الأكبر بطن.

وحكاية الأزورقاني للخلاف في عبد الله بن محمد المعقب من ولد محمد الأكبر: هل هو الأكبر أم الأصغر سناً إشارة إلى أن هناك ولدين لمحمد الأكبر باسم عبد الله: أحدهما يعرف بالأكبر، والآخر بالأصغر، وأحدهما معقب والآخر ليس له عقب. وكلمة العلماء مجتمعة بلا خلاف في أن آل قتادة هم من ذرية عبد الله بن محمد الأكبر بن موسى المعقب، وهذا محلّ إجماع لا يخفى على العدو قبل الصديق[1]. ومحل الخلاف في عبد الله

---

(١) لو كان هناك أدنى تشكيك في أصول نسب الشريف قتادة لكان ذلك أهم ذريعة لخصوم وأعداء قتادة ممن نزع منهم الملك في إثارة ذلك التشكيك، كالشريف مكثر من الهواشم الذي نزع منه حكم مكة بالقتال، أو من صارعهم في بسط النفوذ على الحجاز كالسادة الأشراف من أمراء المدينة بني حسين. =

= ولكان ذلك التشكيكُ طريقاً سهلاً وفرصةً لا يصح أن تُفوَّت للنيل منه ولإسقاطه، وما كان ذلك متعذراً على خصومه ومنافسيه، ولو وقع شيء من ذلك لتناقلته كتب التاريخ والنسب، ولما جاز (بمقتضى العادة التي لا تتخلف في مثله) أن لا يُنقل إلينا، لأن قتادة ملك وزعيم كبير كان ذا أثر كبير في التاريخ، ودواعي خصومه الكثيرين (من أشراف الحجاز قبل غيرهم) في إضعافه أشد الدواعي، مع ما هم عليه من شدة اعتزاز بالنسب وعناية به وحماية له وأنفة كبيرة في الذود عن حياضه. فعدم كلام أحد من منهم في إثارة الشك في نسبه: يدل دلالة قاطعة على أن نسب الشريف قتادة كان عندهم فوق أن يمكنهم النيل منه بتشكيك رخيص، وأنه لا أمل لعدو في أن يفكر بالتعرض له، لحصول الاتفاق التام على سلامة تلك الأصول في عمود نسب قتادة وشهرة سلامتها من أي خلل وشبهة، وأنه نسب به تُعرَف الأنساب وتُقاس، وتُصحَّحُ وتُصَوَّبُ، وليس العكس!

وابن فندق رجل صاحب جاه ووزارة وسلطة قضاء وشاع ذكره بين العلماء، واشتهر كتابه بين النسابين، فلو علم عنه ما فهمه الكاتب من فهم سقيم، لنقل عنه، وطار به خصوم قتادة وغيرهم، وللهجوا بذكره، سواء منهم المعاصرون لقتادة، وغيرهم من المتأخرين.

بل إن الحجاز ولاية عباسية في الأصل، ومعلوم قدرها لدى الخلافة العباسية، ثم ينتزعها قتادة من العباسيين، فلا نجد من الخليفة العباسي رغم ذلك كله أيَّ تشكيكٍ أو إثارةِ شبهةٍ في نسبه، فضلاً عن طعن ببغي وافتراء، ولو كان هناك مجالٌ للتشكيك لكانت كل الدواعي تقتضي حصوله، كما حصل من خلفاء بني العباس مع الفاطميين العبيديين .

هذا ينحصر في لقبه فقط: هل هو الأكبر أم الأصغر سناً، وهذا خلافٌ سهلٌ لا علاقة له بعمود النسب؛ لأن المهم هو أن نعرف عقب عبد الله الذي أعقب ومن هم عقبه، وهذا ما اتفق على نقله النسابون، ولم يخالف فيه ابن فندق ولا غيره.

وكون أن المعقب هو الأكبر نص عليه ابن المهنا العبيدلي في التذكرة في الأنساب المطهرة ص: ٢٤، وابن الطقطقي في الأصيلي ص: ١٠٠، وابن عميد الدين في المشجر الكشاف في نسخة أمريكا ونسخة الزبيدي، وهذا ما عليه أكثر علماء النسب ومؤرخو مكة والأشراف بالحجاز المعتنون بهذا، فإنهم ما زالوا يتناقلونه من القديم. في حين أن الرازي نصّ في الشجرة المباركة على أن المعقب هو الأصغر، وتنصيص الرازي هذا إنما حصل لأنه اعتمد على القول الأول مما يذكره الأزورقاني، وذلك طلباً للاختصار، لا عن بحث واجتهاد له في الترجيح «على ما يغلب على الظن»، حيث إن الرازي كان قد بنى كتابه على كلام الأزورقاني المروزي، وتتلمذ عليه في علم النسب، كما هو معلوم.

والخلاصة: أن عبد الله بن محمد الأكبر المعقب جد آل قتادة اختلف فيه فقط هل هو الأكبر سناً أم الأصغر سناً، ولم يختلف في كونه معقباً .

٣- إن في كلام ابن فندق كما في النسخة المطبوعة من «اللباب» حسمٌ لهذه الشبهة المتهافتة، والتي لولا أن أثارها الكاتب لما ظننا أنها ستشتبه على أحد!! ذلك أن ابن فندق بعد أن قال عبارته التي ردّ الكاتب عليها والتي جعل ابن فندق فيها ناقلا للاتفاق فيما الاتفاق على نقيضه، قال عبارة أخرى وقرّر تقريراً آخر يوضح لمن له أدنى فهم في علم النسب أن ابن فندق لم يكن يقصد بعبد الله بن محمد بن موسى الثاني الذي لم يعقب «بالاتفاق» جدَّ آل قتادة، بل كان يقصد شخصاً آخر تماماً. حيث إن أبناء عمومة آل قتادة الأقربين في جدهم عبد الله بن محمد الأكبر، وهم الثعالبة، قد جاء ذكرهم في النسخة المطبوعة من «لباب الأنساب والألقاب والأعقاب» ص(١/ ٢٤٠) تحت لقب الثعلبة في التي تليها في حرف الثاء، فقال العلامة ابن فندق في هذا الموطن ما نصه: «**الثعلبة ـ محمد بن عبد الله بن محمد بن موسى بن عبد الله بن موسى بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليهما السلام**». انتهى.

وهذا نصٌّ صريحٌ (كما لا يخفى على ذي عينين) في محمد ثعلب بن عبد الله الأكبر أخو علي بن عبد الله الأكبر جد آل قتادة، وهو نصٌّ يقطع بأن العلامة ابن فندق كان يعلم ويقرّر بأن عبد الله الأكبر جد آل قتادة قد عقّب ولم ينقرض عقبه، وهو نصٌّ يزيل شبهة مخالفته للإجماع التي ادعاها الكاتب، ثم راح يصول ويجول في أرض معركةٍ ليس له فيها مخالفٌ؛ إلا ما توهّمه من خلافٍ لا وجود له. وهذا النصُّ أخيراً يدل على أن مراد ابن فندق بعبد الله الذي لم يعقب «اتفاقاً» شخصٌ آخر غير عبد الله الأكبر جد آل قتادة، سواء كان مراده بهذا الذي لم يعقب: عبد الله ابن محمد الأصغر بن موسى الثاني، أو عبد الله الأصغر بن محمد الأكبر بن موسى الثاني؛ إذ إن هذين كليهما لم يعقبا.

أما محمد ثعلب بن عبد الله الأكبر بن محمد الأكبر بن موسى الثاني الذي ذكره ابن فندق في موضع آخر كما تقدم فهو شخص معروف عقبه عند علماء النسب.

وقد قال شيخ الشرف العبيدلي في «تهذيب الأنساب» ص٤٩: «**والعقب من ولد عبد الله بن محمد الأكبر بن موسى ابن عبد الله الثاني بن موسى الجون في ثلاثة نفر: علي بن عبد الله**

وله أولاد ومحمد بن عبد الله يلقب ثعلب وله أولاد، وأحمد بن عبد الله وله أولاد».

وقال ابن عنبة في «عمدة الطالب» ص١٦٣: «**وأما عبد الله الأكبر بن محمد الثائر ويكنى أبا محمد فأعقب من ثلاثة رجال: أبي جعفر محمد المعروف بثعلب وأحمد وعلي**».

وذكر ابن الطقطقي في «الأصيلي» ص١٠٠، وابن المهنا العبيدلي في «التذكرة» ص: ٢٤ عقب عبد الله الأكبر في أحمد الأمير ومحمد ثعلب وعلي.

بل إن تنصيص علماء النسب على ذرية محمد ثعلب المعروفين بالثعالبة واستمرارها في زمنهم، مع عدم تنصيصهم بانقراض هذا العقب في ذلك الزمن: كل ذلك مما يزيد اليقين بأن عبد الله الذي ذكر ابن فندق أنه قد اتُّفق على انقراض عقبه شخصٌ آخر غير جد آل قتادة الذي اتُّفق على نسبه وتواتر اتصالُه**!!**

٤- وهنا وقفةٌ مهمة جداً، وحدها كانت كافيةً للأخ الكاتب (عفا الله عنه) ليفهم مراد ابن فندق، ولو تنبّهَ الأخ الكاتب لهذه الوقفة لما احتاج إلى أن ندلّه على ضرورة تقليب صفحات كتاب ابن فندق (إن عسر ذلك عليه)، ولا إلى جمع

أقواله من مواطنه القريبة والبعيدة، فضلاً عن أن يحتاج معها إلى النظر في بقية كتب الأنساب! ذلك أن ابن فندق في عبارته التي استشكلها الكاتب قد نقل الاتفاق على أن عبد الله الذي ذكره لم يعقب، فلم يكتف ابن فندق بذكر عدم إعقاب عبد الله هذا، حتى أضاف إلى كونه لم يعقب: أن نَقَلَ الاتفاقَ على عدم إعقابه. وإن الأخ الكاتب ليعلم هو نفسه (قبل غيره) أن أحداً من النسابين لم يقل بأن عبد الله جد آل قتادة لم يعقب، والكاتب نفسه جاء بعدد من النصوص التي تدل على إجماع النسابين على أن عبد الله جد آل قتادة معقبٌ ذريةً كبيرةً مباركةً مستفيضةَ النسبِ. فنقلُ ابنِ فندق للاتفاق يقطع بأنه لا يريد عبد الله جد آل قتادة؛ لأن جدَّهم إنما وقع الاتفاق على اتصال نسبه، لا على انقراض نسبه، كما فهمه الكاتب من كلام ابن فندق!!

ولو أن ابن فندق كان قد قرّرَ انقراضَ عقب عبد الله الأكبر دون أن ينقل الاتفاق عليه، لوجدنا للأخ الكاتب عذرا في تعسّر فهم العبارة عليه؛ لأن فهمها حينئذٍ كان سيحتاج منه إلى تقليب صفحات كتابه، وسيحتاج إلى مراعاة قرائن الأحوال المستفادة من كون هذا العلامة بعيداً عن نحو هذا الخطأ القبيح

الكبير الواضح. لكن بعد أن نقل ابن فندق الاتفاقَ على ما الاتفاقُ على نقيض فهم الكاتب من كلامه، ضاق عذر هذا الكاتب (عفا الله عنه)، واتسع مجال اللوم عليه، وتبيّنت فداحةُ خطئه، واتضح بُعدُ فهمه عن مدلول كلام ابن فندق. وهذا ما استوجب منا هذا الرد الذي يوضح الحقائق، والذي حرصنا فيه على عدم وصف خطأ الكاتب إلا بما يستحقه من البعد الشديد وسوء الفهم.

الوهم الثاني:

قال الكاتب عفا الله عنه: «قال ابن فندق في «لباب الأنساب» عن جد الأشراف الهواشم الأمراء والقتاديين: [**محمد ابن موسى بن عبد الله بن موسى الجون، كان له عقب بالتمام، ثم انقرضوا**]. **قلت** ـ أي الكاتب ـ: **تسرع ابن فندق في النفي، وهذه آفة عظيمة، بل ناقض نفسه، ودليل ذلك أنه ذكر لمحمد ابن موسى عقباً، وهو أمير مكة في زمانه قاسم بن هاشم بن فليتة ت٥٦٥هـ، وناقض ابن فندق نفسه في موطن آخر، فقال: أبو عبد الله محمد الأصغر بن موسى الثاني بن عبد الله السويقي، له عدد وجماعة بالحجاز والبادية من الأمراء والأجلاء. وناقض**

نفسه أيضاً في موطن آخر، فقال: والعقب من الأمير الحسين بن محمد الأكبر بن موسى بن عبد الله رجلان: أبو جعفر محمد الأمير، وأبو هاشم محمد، ثم ذكر أعقابهم.

بل إن ابن فندق بنفيه عقب محمد الأكبر بن موسى الثاني ابن موسى الجون، قد خالف إجماع علماء النسب القائلين بأن له أعقاب؛ من ذلك: النَّسَّابة شيخ الشرف العبيدلي ت٤٣٥هـ، والنَّسَّابة ابن حزم علي ت٤٥٦هـ، والنَّسَّابة علي بن محمد العُمري ت قرن ٥هـ، والنَّسَّابة الجواني ت٥٨٨هـ، والنَّسَّابة فخر الدين محمد الرازي ت٦٠٦هـ، والنَّسَّابة إسماعيل الأزورقاني ت بعد ٦١٤هـ، والنَّسَّابة أحمد بن محمد الحسيني العبيدلي ت قرن ٧هـ، والنَّسَّابة ابن الطقطقي محمد ت٧٠٩هـ، والنَّسَّابة الـجَبَل ابن عنبة أحمد ت٨٢٨هـ.

بل خالف ابن فندق بنفي أعقاب محمد بن موسى الثاني بن موسى الجون، إجماع مؤرخي مكة المحققين، وعلى رأسهم الحافظ النَّسَّابة المحقق تقي الدين الفاسي ت٨٣٢هـ، والمؤرخ عبد العزيز ابن عمر بن فهد ت٩٢٢هـ، والمؤرخ ابن ظهيرة محمد جار الله القرشي ت٩٨٦هـ، وغيرهم من مؤرخي مكة» انتهى.

قلنا: ما تقدم من كلام الكاتب وهم وخلط منه، بحمله كلام العلامة ابن فندق بما ليس بمرادٍ في كلامه ولا من مقصوده، بل فيه تكلفٌ لمحاولة إظهار شبهة أن عقب محمد بن موسى الثاني المعروف بالأكبر وهو المعقب أن هناك من يورد خلافاً في بقاء عقبه كابن فندق، على حد زعمه، وهذا هو الوهم منه بعينه، وعدم التحقيق، والفهم السقيمُ لكلام العلماء ولألفاظهم ومراداتهم ومصطلحاتهم، وهو من البعد عن تحرير كلامهم حسب قواعد هذا الفن. وهو يدل على خلل كبير في منهج من مارسه، وإن ادعى المعرفة فيه. وهو مخالف لما قرره العلماء أن من أوصاف العالم بالنسب: أنه يجب أن يكون النسابة عارفاً بالنسب، وخصوصياته، ومميزاً لدارجه عن غيره، ومنقرضه عن من سواه[1]. فمن كانت هذه الصفة ومثيلاتها من أوصافه كان من المقتدرين على ضبط الأنساب، وتحريرها بحسن الإتقان، والدقة.

ونحن إذا تأملنا ما ذكره الكاتب وحررنا كلام العلماء فيه علمنا أن الصواب قد جانبه في فهمه كل المجانبة، وأن الخطأ

(١) علم النسب: ٨٣.

والخلط كانا أكبر حليفَـيْهِ فيما زعمه من وهمٍ وتناقضٍ ومخالفةٍ في كلام ابن فندق. وذلك أن ما أورده العلامة النسابة ابن فندق لا يدل ولا يقتضي ما فهمه الكاتب الذي أبعد النجعة، وأخذ بظواهر الأسماء، وسار بها من غير تحقيق، فوصف ورمى ابن فندق بالتناقض ومخالفة الإجماع، وجعل مراده بالتناقض مع نص الانقراض على من بقي له عقب تارة وهو محمد الأكبر، وعلى من انتهى عقبه وانقرض تارة وهو محمد الأصغر، وهذه هي العتبة الأولى من عتبات التشكيك في الأنساب المتواترة اليقينية، وتتضمن فاتحةَ الطعن في الأنساب الثابتة، من خلال محاولة إثارة الأوهام الساقطة على أنها شُبهٌ، ومحاولة جعل الفهم الباطل شبهةً في النسب الذي لا تَطَالُـهُ الشُّبه ولا تطمع في ذُراه الشكوك.

ولبيان هذا الخطأ والخلط الواضح من الكاتب: أنه جاء في النسخة المطبوعة في «لباب الأنساب والألقاب والأعقاب» لابن فندق البيهقي في ٢/ ٤٦٣ ما نصه: «**محمد بن موسى بن عبد الله بن موسى الجون، كان له عقب بالتمام، ثم انقرضوا**». وهذا ما نقله الكاتب بتمامه، ولم يحرره التحرير الصحيح، بل

جعل هذه العبارة شاهداً على تناقض ابن فندق، مع عباراته الأخرى التي تقدم ذكرها. وهذا من سوء الفهم، مع سوء الأدب مع هذا العلامة؛ إذ كان ينبغي عليه أن يعتبر الجملة الثانية مفسرةً للجملة الأولى موضحةً لها، بدلا من أن يعتبرها متناقضةً معها. هذا هو منهج المنصفين في فهمهم لكلام العقلاء، فضلا عن كلام العلماء!

وتحرير كلام ابن فندق يتضح مما يلي:

أولاً: أننا إذا رجعنا إلى عقب موسى الثاني بن عبد الله الرضا الشيخ الصالح بن موسى الجون بن عبد الله المحض بن الحسن المثنى بن الحسن السبط بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم نجد أن له ابنين باسم محمد، مُيز وفُـرِّقَ بينهما بنعت أحدهما بالأكـبر والآخر بالأصغر، كما هي العادة عند علماء النسب «كما أشرنا سابقاً»، وأن محمد الأكبر هو الذي له عقب وبقية استمرت إلى زماننا، وأن محمد الأصغر كان له عقب ثم انقرض.

ومحمد الأكبر بن موسى الثاني المعقب هذا: كان له خمسة من الولد، هم: الحسن الحرابي، والقاسم الحرابي، والحسين، وعبد الله، وعلي. ومنهم من استمر عقبه إلى زماننا، منهم آل

قتادة وغيرهم. وقد نص على أن محمد الأكبر هو الذي استمر عقبه غير واحد من العلماء منهم أبو الحسن شيخ الشرف العبيدلي في تهذيب الأنساب، ونهاية الأعقاب ص: ٤٨-٥٠، ونص فيه على أن في عقبه أفخاذ، وعز الدين المروزي الأزورقاني في الفخري في «أنساب الطالبيين» ص: ٨٧-٨٩، ونص على أن في عقبه بطون، والفخر الرازي في «الشجرة المباركة» ص: ٧، **وذكر أنه جد أمراء مكة،** وأبو الحسن العمري في «المجدي» ص: ٥٤، ٥٥، وذكر من أعقابه بعض أمراء مكة وينبع والسرين[1]، وابن عنبة في «عمدة الطالب» ص: ١٥٦-١٧٦، وساق أعقابهم وفروعهم وذكر منهم أنساب بعض أمراء مكة إلى بني قتادة.

وذكرهم ابن الطقطقي في «الأصيلي» ص: ٩٧-١٠٩، وابن المهنا العبيدلي في «التذكرة في الأنساب المطهرة»: ٢٠-٢٣، ٣٩، ٣٢٩-٣٣٠، وابن عميد الدين في «المشجر الكشاف»، وذكر أعقاب بني محمد الأكبر إلى زمن بني قتادة.

---

(١) مصحفة في المطبوعة بالسرير.

بل إن ابن فندق نفسه ذكر في «اللباب» ٢/ ٥٢٧ أعقاباً لمحمد الأكبر بما يتفق مع من تقدم ذكرهم من علماء النسب، حيث ذكر أعقاباً للحسين الأمير محمد الأكبر (هكذا نعته) ابن موسى الثاني بقوله: فصلٌ في أنساب أمراء مكة حرسهم الله...

وأما محمد الأصغر بن موسى الثاني فقد نص غير واحد أنه انقرض عقبه ـ أي أنه كان له عقب ثم انقرض.

فممن نص على أنه أعقب أولاً قبل الانقراض المروزي الأزورقاني في الفخري في «أنساب الطالبيين» ص: ٨٧، وذكر في ص: ٩١، فذكر أن له ولدين هما أحمد أبو علي الأعرج وعبد الله أبو الزوائد. وأنه لم يزل لهما عقب.

وقال شيخ الشرف العبيدلي في «تهذيب الأنساب» ص٥٢: «**والعقب من ولد أبي عبد الله محمد الأصغر وهو الأعرابي من أبي علي أحمد الأعرج وفيه وعدد ومن عبد الله بن محمد أبي الزوائد**».

وقال الفخر الرازي في «الشجرة المباركة في أنساب الطالبيين» ص١١: «**وأما محمد الأصغر بن موسى الثاني فله من الأولاد المعقبين: عبد الله أبو الزوائد، وأحمد الأعرج. وأما**

أبو الزوائد فله ابن اسمه محمد ويدعى أبا الزوائد أيضاً ولمحمد هذا ابن يدعى أبا الزوائد اسمه سليمان. ولم يزل لهم بعد ذلك».

وقال أبو الحسن العمري في المجدي في «أنساب الطالبيين» ص٥٣، ٥٤: «**ومحمد الأصغر الأعرابي بينبع ابن موسى أعقب**».

فما تقدم نقله عن علماء النسب فيه إثبات أن محمد الأصغر كان له عقب بالحجاز، وهو ينطبق على قول ابن فندق في النسخة المطبوعة من «اللباب»: «**كان له عقب بالتمام ثم انقرضوا**». والمنطبق أيضاً على قوله في الموضع الآخر «**أبو عبد الله محمد الأصغر بن موسى الثاني بن عبد الله السويقي، له عدد وجماعة بالحجاز والبادية من الأمراء والأجلاء**».

ومعنى انقرض معلوم عند العلماء ومنهم ابن فندق نفسه حيث فسره في «اللباب» بقوله: «**وانقرض، أي: كان له عقب فانقرض هو وعقبه**». فدل على أنه لا تعارض في كلامه وكلامه يفسر بعضه بعضاً بجمعه، فهو في موضع ذكر أنه أعقب وفي موضع آخر ذكر أنه انقرض وهو متفق مع كلام علماء النسب الآخرين.

وممن أشار إلى ذلك النسابة العلامة ابن عنبة فذكر أن عقب محمد الأصغر لم يستمر ولم يبق لهم بقية، وأنه انقرض فقال في «عمدة الطالب» ص١٤٩: «**وأما موسى الثاني... فولد ثمانية عشر ولداً ذكراً وهم عيسى وإبراهيم والحسين الأكبر وسليمان وإسحاق وعبد الله وأحمد وحمزة وإدريس ويوسف ومحمد الأصغر ويحيى وصالح والحسين الأصغر والحسن وعلي وداود ومحمد الأكبر.**

أما عيسى فلم يعقب. وأما الحسين الأكبر فلم يذكر له ولد. وأما إبراهيم وسليمان وإسحاق وعبد الله وأحمد وحمزة ومحمد الأصغر الملقب بالأعرابي والحسين الأصغر فانقرضوا، وأما يوسف بن موسى الثاني... الظاهر أنه منقرض وبقي عقب موسى الثاني من سبعة رجال: إدريس ويحيى وصالح والحسن وعلي وداود ومحمد الأكبر».

وممن أشار إلى انقراض عقب محمد الأصغر بن موسى الثاني مع ذكره لولديه أحمد وعبد الله ابن عميد الدين في المشجر الكشاف.

فبعد هذا البيان والإيضاح، يتضح لنا أن عقب محمد الأصغر قد انقرض بعد أن كان له بقية في الحجاز، نص العمري على أنه بينبع، ونص ابن فندق على التمام.

وكلاهما منازل للحسنيين كانوا يتنقلون فيها.

ومن المعلوم لمن تتبع أخبار بني الحسن أن أماكن تواجدهم كانت في نواحي المدينة كملل، وسويقة، والسيالة، وحزرة، والحورة، ويين، والأثيب، والفرش، والفرع أعلى حزرة[1] وجميعها تبعد عنها بنحو الخمسين إلى السبعين كيلاً جنوب المدينة على يمين الطريق القديم للمتجه لمكة وكلها متجاورة للأخرى إن لم تكن ملاصقة لها، بالإضافة إلى ينبع والصفراء. وأما التمام فلا يعرف في الحجاز موضع اسمه التمام بالمثناة إلا ما ذكره السمهودي في «وفاء الوفاء بأخبار دار

---

(١) استوعب الحديث عن هذه المواضع وغيرها من ديار آل البيت في الحجاز في بحث مستقل بعنوان: معجم المواضع والأمكنة لآل البيت في الحجاز. للشريف عصام بن ناهض الهجاري. وفي ذكر باديتها أيضاً للشريف محمد بن حسين الصمداني بعنوان: المجاز بذكر بادية أشراف الحجاز.

المصطفى» في نسخة دار الكتب العلمية ٣/ ١٠٠٨ بتحقيق محي الدين عبد الحميد قوله: «**وبين السيالة، والروحاء أحد عشر ميلاً، وبينهما ملل على سبعة أميال، وهي لولد الحسن بن علي بن أبي طالب، ولقوم من قريش، وعلى ميلين منها عين تعرف بسويقة لولده عبد الله بن حسن كثيرة الماء عذبة، وهي ناحية عن الطريق... وعلى ميلين من السيالة أراد من أولها، ولهذا قال المطري: شرف الروحاء هو آخر السيالة، وأنت متوجه إلى مكة، وأول السيالة إذا قطعت شرف ملل، وكانت الصخيرات التمام عن يمينك، وقد هبطت من ملل ثم رجعت عن يسارك واستقبلت القبلة فهذه السيالة**» انتهى.

إلا أن علماء المواضع، والبلدان، وأهل اللغة ذكروا هذا الموضع باسم الثمام بالمثلثة وهو الصواب وهو ما أثبته الدكتور قاسم السامرائي في تحقيقه على «وفاء الوفاء» نسخة مؤسسة الفرقان، ومن المعتاد أن أكثر التصحيف يحصل في النقط، بل إن التاء والثاء من الحروف المتشابهة التي كثير ما يحصل فيها التغيير والتبديل، والتصحيف لتشابه كتابتها، وقرب نطقهما، ومخارجهما، وبسبب قرب اللهجات فيها وغيره.

ومن المعلوم عند المعتنيين بتحقيق التراث أن من وسائل تحقيق النص مراجعة المصادر المماثلة. ومثل هذا ذكره كبار المحققين كالأستاذ عبد السلام هارون والدكتور بشار عواد وغيرهما.

فالبحث هنا هو في موضع اسمه التمام، فمظنة وجود أمثاله في كتب البلدان والأمكنة(١).

---

(١) وممن ذكر هذا الدكتور رمضان عبد التواب في كتابه مناهج التحقيق تراث بين القدامى والمحدثين ص١٠٢ و١٠٨ و١١٧.
قال محقق التراث المعروف وواضع منهجه فيه الأستاذ عبد السلام هارون في كتابه «تحقيق النصوص ونشرها» في مبحث مقدمات تحقيق المتن ص٥٣، ٥٩: (هناك مقدمات رئيسية لإقامة النص، فمنها... الإلمام بالموضوع الذي يعالجه الكتاب حتى يمكن المحقق أن يفهم النص فهماً سليماً يجنبه الوقوع في الخطأ حين يظن الصواب خطأ فيحاول إصلاحه، أي يحاول إفساد الصواب! وهذا إنما يتحقق بدراسة بعض الكتب التي تعالج الموضوع نفسه أو موضوعاً قريباً منه ليستطيع المحقق أن يعيش في الأجواء المطابقة أو المقاربة، حتى يكون على بصيرة نافذة). ثم ذكر في ص٥٩-٦١ أن لكي يمضي الباحث في التحقيق أن يستعين بالمراجع العلمية الخاصة، ولكل كتاب وموضوع مراجعه الخاصة. =

= وذكر الأستاذ رمضان عبد التواب من تلك الوسائل ص١٠٨: (وسيلة تخريج النصوص. وهو البحث لها عما يؤيدها ويشهد بصحتها في بطون الكتب وهو أمر ضروري جداً). وذكر مما يعين على ذلك الرجوع لكتب الأمكنة والبلدان. فقال في ص١١٧: (أما أسماء الأمكنة والبلدان، فقد ألف العلماء مجموعة كبيرة من المعاجم لضبطها والتعريف بها، وهذه لا يستغنى المحقق عن الرجوع إليها، لكي يطمئن إلى صحة ما ورد في النص الذي أمامه من أسماء الأمكنة والبلدان، وعلى رأس هذه الكتب: معجم ما استعجم لأبي عبيد البكري، ومعجم البلدان لياقوت الحموي، وغيرهما... وهكذا نرى أن تحقيق النص ليس مهمة يسيرة، بل لا بد فيه من معرفة واسعة بالمصادر العربية وطريقة استخدامها، والإفادة منها في تصحيح النص حتى يقترب من أصله الذي كتبه المؤلف).

وذكر الدكتور المحقق بشار عواد في كتابه «في تحقيق النص. أنظار تطبيقية نقدية في مناهج تحقيق المخطوطات العربية» ص٤٥٣ في فصل ضبط النص عن أصول تحقيق النصوص المتفق عليها بين أهل العلم:

(ثاني عشر: علم المحقق بموضوع الكتاب: من المعلوم في بدائه علم تحقيق النصوص أن تتوفر في المحقق جملة شروط، منها... المعرفة التامة بموضوع الكتاب الذي حققه وتمكن من اللغة، من أجل فهم نصوصه، وتمكنه من ترجيح قراءة على أخرى، أو قراءة ما يشكل عليه من النسخ الخطية، فيوظف علمه ومعرفته للكشف عن إثارته وتبيين إشاراته، وان يدل على المناجم التي أستقى منها والمنازع التي صدر عنها... إن قلة معرفة المحقق بمادة الكتاب ستؤدي حتماً إلى تشويه النص، لا سيما عند عدم توفر نسخة خطية متقنة، إذ يصعب على المحقق فهم النص وترجيح قراءة على أخرى، لان هذا لا بد له من تعليل، والتعليل لا بد له من علم).

وإذا علمنا أن نسخة «اللباب» هذه التي بين أيدينا واعتمدها الكاتب نسـخة مليئة بالأخطاء، وبالتصحيفات والتحريفات، والسقط والزيادات ـ وقد أشار إلى هذا بعض المحققين (كما تقدم في أول هذا المقيد)، حيث قال السيد عبد العزيز الطباطبائي في مجلة «تراثنا» في الجزء ٣٧ صفحة ١٦٧ عن هذا الكتاب وطبعته: «**طبع في قم سنة ١٤١٠هـ لأول مرة من مطبوعات مكتبة المرعشي في جزأين، طبعة سقيمة مشوهة ملؤها أخطاء، والذنب للناسخيـن السّابقيـن، فقـد كانوا بعيديـن عن علم الأنساب، جاهلينَ بمصطلحاته، فحرفوا وصحفوا، قيّض الله محققاً عالماً بالأنساب، خبيراً بمصطلحاتهِ، عارفاً باللغة العربية وكناياتها ومجازاتها، أديباً بارعاً يجيد التحقيق، يُحيي هذا الكتاب وينقذهُ ممّا مني به هذه المدة**». ـ كان ذلك مدعاة لتحقيق النص وضبطه في هذا الكتاب.

وبتطبيق ما ذكرنا من أهمية تحقيق النص الذي نريد وتخريجه من الكتب والمصادر التي هي مظنة البحث فيها، ظهر لنا أن هذا الموضع الذي يقال له الثمام هو في ديار ومتبدى بني الحسن بن علي رضي الله بالحجاز عنهما الذين منهم عقب محمد

ابن موسى الثاني المذكور، فتبين لنا أن المراد والأقرب في كلام ابن فندق «**الثمـام**» وأن عبارتـه فيها سقط لنقطـة وهو من التصحيف اليسير.

وقد ذكر أهل العلم بالمواضع والبلدان أن الثمام موضع بين السيالة والفرش، وبالقرب منها سويقة، وحزرة، والأثيب، والحورتين، ويين وجميع هذه المواضع من ديار ومنازل الحسنيين المعروفة والثمام في آخر السيالة التي هي لبني الحسن بن علي رضي الله عنهما.

قال ياقوت في «معجم البلدان» ٣/ ٨٣: «**صخيراتُ الثُمام: بالثاءِ المثلثة المضمومة، وقيل: الثمامة بلفظ واحدة الثمام، وهو نبث ضعيف له خوص أو شبه بالخوص، وربما حشيت به الوَسـايد وهو، منزل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى بدر وهو بين السيَالة وفَرش**».

وقال أيضاً ١/ ٦٦: «**أحجارُ الثمام: أحجار جمع حجر والثمام نبتٌ بالثاء المثلثة. وهي صُخَيرات الثمام نزل بها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في طريقه إلى بدر قُربَ الفرش ومَلَل. قال محمد بن بشير يرثي سليمان بن الحصين:**

ألا أيهـا البـاكي أخـاه وإنـما
تفـرّق يـوم الفذفَـد الأخـوان
أخي يـوم أحجـار الـثمام بكيتـه
ولـو حـمّ يـومي قبلـه لبكـاني
تـداعَت بـه أيامـه فـاخترَ منَـه
وأبقـينَ لي شـجواً بكـلّ مكـان
فليتَ الذي ينعي سليمان غَـدوة
دعـا عنـد قـبري مثلهـا فنعـاني

وقال أيضاً ١/ ٤٥٤: «**الثُمامَةُ: بضم أوله، صخيرات الثمامة إحدى مراحل النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى بدر، وهي بين السيالة وفرش كذا ضبطه أبو الحسن بن الفرات وقيده وأكثرهم يقول صخيرات الثمام**».

وقال ياقوت في «معجم البلدان» ٣/ ٣٢١ عن ملل المجاور للفرش والسيالة التي بينها الثمام: «**مَلَل واد ينحدر من ورقان جبل مُزَينة حتى يصب في الفرش فرش سويقة وهو متبدى بني حسن ابن علي بن أبي طالب وبني جعفر بن أبي طالب ثم ينحدر من الفرش حتى يصب في إضم ثم يفرغ في البحر**».

وأما **السيالة** فجاء عنها في البلدان ١/ ٣٤: «**مَلَل وهي في هذا الوقت منازل قوم من ولد جعفر بن أبي طالب وإلى السيالة وبها قوم من ولد الحسن بن علي بن أبي طالب**».

وقال البكري في معجم ما استعجم ١/ ٢١٠: «**والسيالة لولد الحسن بن علي ومنها إلى الروحاء اثنا عشر ميلاً**».

وجاء في المناسك المنسوب لأبي إسحاق الحربي: «**السيالة لولد الحسن بن علي رضي الله عنه**».

وقال السمهودي في «وفاء الوفاء» ٣/١٠٠٨: «**وبين السيالة والروحاء أحد عشر ميلا وبينهما ملل على سبعة أميال وهي لولد الحسن ابن علي بن أبي طالب ولقوم من قريش وعلى ميلين منها عين تعرف بسويقة لولدة عبد الله بت حسن كثيرة الماء عذبة وهي ناحية عن الطريق... وعلى ميلين من السيالة أراد من أولها ولهذا قال المطري: شرف الروحاء هو آخر السيالة وأنت متوجه إلى مكة وأول السيالة إذا قطعت شرف ملل، وكانت الصخيرات التمام عن يمينك، وقد هبطت من ملل ثم رجعت عن يسارك واستقبلت القبلة فهذه السيالة وكانت قد تجدد فيها بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم عيون وسكان وكان لها وال من جهة والي**

المدينة ولأهلها أخبار وأشعار وبها آثار البناء وأسواق وآخرها الشرف المذكور والمسجد عنده، وعنده قبور قديمة كانت مدفن أهل السيالة... قلت ـ أي السمهودي ـ وتلك القبور التي عند المسجد مشهورة بقبور الشهداء ولعله لكون بعضهم دفن فيها ممن قتل ظلماً من الأشراف الذين كانوا بالسيالة وبسويقة».

وأما **سويقة** فهي غنية عن التعريف، وسكنى الحسنيين بها مما عرف واشتهر ذكره في التاريخ، وهي بالقرب من السيالة على نحو من خمسين كيلاً، وقد **استُوعِب الحديث** عنها، وتحديدها والفرق بينها وسويقة التي في ينبع في رسالة مستقلة بعنوان: «**سويقة عبد الله بن الحسن بين البلادي والجاسر وتحقيق الصواب بينهما**»(١).

وقال أبو الفرج الأصفهاني في «مقاتل الطالبين» ١/ ٨١: «**أخبرني عمر، قال: حدثنا عمر بن شبة، قال حدثنا عبد الله بن إسحاق بن القاسم؛ قال: حدثني إبراهيم بن عبد الله بن الحسن، قال: لقيني موسى بن عبد الله بالسيالة، فقال: انطلق أرك ما صنع بنا في سويقة، فذهبت معه، فوجدت نخلها قد عرقبت**».

---

(١) بحث من جمع وإعداد الشريف عصام بن ناهض الهجاري.

وقال البكري في «معجم ما استعجم» ١/ ١٢٦: «**سويقة... على مقربة من المدينة وبها كانت منازل بني حسن بن حسن بن علي**».

وقال الفيرزابادي في «المغانم المطابة» ٢/ ٨٥٨: «**سويقة: تصغير ساق موضع قرب المدينة يسكنه آل علي بن أبي طالب رضي الله عنه**».

وقال السمهودي في «وفاء الوفاء» ٤/ ١٢٣٩: «**سويقة... عين عذبة كثيرة الماء بأسفل حزرة على ميل من السيالة ناحية الطريق يمين المتوجه إلى مكة، لولد عبد الله بن حسن**».

وأما **حزرة** التي بالقرب من سويقة والسيالة فهي لبني الحسن بن علي رضي الله عنهما كما نص على هذا البكري في معجم ما أستعجم ١/ ١٢٦: «**الحزرة: بفتح أوله وإسكان ثانيه وبالراء المهملة: موضع تلقاء سويقة وهو مال لآل حسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه**».

وقال الزمخشري في الجبال والأمكنة والمياه ص٦٩: نقلاً عن الشريف عُلَي بن وهاس: «**وما بين شرف السيالة، والسيالة**

أرض تطؤها طريق الحاج، فأودية القبلية، التاجة وحزرة ومثغر والرس وحورة».

ويين موضع بالقرب من الحورة التي أسفلها سويقة. قال الزمخشري الجبال والأمكنة والمياه ص٨٤ ونقله عنه ياقوت في معجم البلدان ٤/ ٣٥٣: «**يين عين بواد يقال له حورتان وهي اليوم لبني زيد الموسوي من بني الحسن**».

وبمثله في الجبال والأمكنة والمياه: ٨٤، وفي وفاء الوفاء: ٤/ ١٣٣٥، وفي المغانم المطابة: ٣/ ١١٦٠. وزيد المذكور هو ابن موسى الثاني أخو محمد الأكبر ومحمد الأصغر أبني موسى الثاني فدياره هي ديار قومه وبني أبيه.

وعرف البكري حورة التي لزيد هذا في معجم ما استعجم ١/ ٤٧ بقوله: «**وبحورة الشامية هذه كان ينزل محمد بن جعفر الطالبي، في بقاع بن دينار، أيام كان يقاتل بن المسيب. والحورة: الشعب في الوادي. ومن أودية الحورة واد بنزع في الفقارة، سكانه بنو عبد الله بن الحصين الأسلميون والخارجيون، رهط الخارجي الشاعر، وهم من عدوان، تزعم جهينة أنهم حالفوهم في الجاهلية. وبأسفل الحورة عين عبد الله بن الحسن، التي تدعى سويقة**».

فبعد أن علم أن مراد ما جاء في النسخة المطبوعة لـ«لباب الأنساب» لابن فندق هو الشام، وبيان السقط الحاصل فيها بجعلها من المثلثة للمثناة، وما تقدم من الشواهد والقرائن الجغرافية أنها من منازل الحسنيين بالحجاز، كل ذلك يدل على أن المراد بمحمد بن عبد الله المنقرض عقبه هو محمد الأصغر، ويؤكد هذا أيضاً ما ذكره ابن فندق نفسه عن قوله الذي أشكل على الكاتب ما نصه: «**أبو عبد الله محمد الأصغر بن موسى الثاني بن عبد الله السويقي له عدد وجماعة بالحجاز والبادية من الأمراء والأجلاء**».

فهذا كلام مجمل في الديار، وما تقدم تفصيل له، حيث ذكرنا منازل بني الحسن، ومنها يتبين مراد ابن فندق، بل إنه إذا قيل عن بادية ولد عبد الله بن الحسن في الحجاز عند المتقدمين فبالاستقراء يكون مقصودهم منها الديار التي ذكرناها آنفاً، ومن صريح كلام العلماء في ذلك: وصف ياقوت لها بأنها مُـتَبَدَّى بني الحسن.

ويشهد لهذا ما ذكره محمد بن القاسم الرسي من ولد القاسم الرسي بن ابراهيم طباطبا بن إسماعيل بن إبراهيم الغمر الشبه

ابن الحسن المثنى بن الحسن السبط بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم ورحمهم الله المتوفى سنة ٢٨٤هـ في كتابه الهجرة والوصية ص: ٦٧-٧٠، عند وصيته لولده بسكنى البادية وتعريفه لبادية بني الحسن لهم وذكر منهم بني زيد بن الحسن وبني عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم حيث قال: **«ولم يـزل من مضى يا بني من الأسلاف من قومكم في قديم الزمان، تكون لهم البوادي ويتخذونها ويسكنونها في كل بلدة وبكل مكان، ولم يزل الأشراف قط يتبؤون البادية ويعتزلون عن القرى والمدن في الصحاري والبرية في كل ناحية.**

فاعتزل في أول الـدهر والناس حينئذ ناس في أكبر الشأن والأمر، بنو حسن فَتَـبَدَّوْا، أولهم زيد بن الحسن بن علي عليهم السلام في بادية من المدينة تسمى البطحاء على أربعة أميال، فاحتفر بها بياراً، وبنى بها مساكن متباعدة بعضها من بعض ودوراً، فلم يزل بها بنو حسن بن زيد حتى فرقتهم منها هذه الفتن التي وقعت بالحجاز فكانوا أصح قوم أبداناً، و أجلدهم جلداً و أظهرهم و أنظرهم ألواناً.

واتخذْ يا بني! عمُّكم عبد الله بن الحسن فيما مضى من الدهر والزمن بادية لنفسه وولده من سويقة، وأكنافها وأوديتها و شعابها، فاحتفر بياراً وعيناً بالحَزْرَة في قربها، فيها بنو عبد الله ابن الحسن بن الحسن إلى اليوم، و بعضهم قد اتسعوا و حلوا في بوادي ينبع والغور.

فبنو عمكم بنو عبد الله بن الحسن يا بني منذ نزلوا البادية، أكثرُ قومكم عدداً، وأجلدهم جلداً، وأوسعهم منازل وبلداً، وأكثرهم في معائشهم ارتفاقاً بالمواشي من الإبل والغنم، فأقربهم لمجاورتهم العرب إلى أخلاق الحرية والكرم، قد دربتهم وخرجتهم البادية وأهلها، فجلدوا واشتدت أبدانهم في منازلهم إن حضروا، وقووا على السفر إذا احتاجوا إلى أن يسافروا فهان وخف عليهم في السفر سرى الليل، وكبارهم و صغارهم يركبون صعاب الرواحل وصعاب الخيل، رجال ذووا رجلة، مخشوشنون بأدنى اللباس والغذاء مكتفون، قد زال عنهم بسكنى البادية الاسترخاء، والتفكك والوهن والكسل... ولآل الحسين: بوادي العقيق والعريض في البوادي والخلوات.

ولآل جعفر: بوادي الفرش، وبوادي الغور، فلكل بطن منهم بوادي ومعتزلات، ولهم منازل في البوادي والخلوات... وكان يقال لا يتم شرف قوم من الأشراف حتى تكون لهم بادية.

ولم يزل يا بني كل من يتمعض، ويأنف ويتمرأ، وإنْ لم يكن ذا دين من بطون أشراف قريش إلَّا ولهم بادية، بل لكل بطن منهم بواد و معتزلات، و منازل في البوادي وخلوات».

وهناك رسالة في بادية الأشراف بالحجاز وتاريخها[1] بعنوان «**المجاز بذكر بادية أشراف الحجاز**».

وبما تقدم عُلم أن مراد ابن فندق بالذرية المنقرضة ذريةُ محمد الأصغر بن موسى الثاني التي كانت لها بقية وعقب بالحجاز كما أوضح ذلك هو بنفسه، وأوضح أنها انقرضت بالثمام بالمثلثة، والثمام موضع بالحجاز. ولا يلزم من قول ابن فندق عن عقب محمد الأصغر أنهم بالحجاز والبادية أنهم في جميع الحجاز، فالبادية المقصودة عند المتقدمين لبني الحسن هي في ناحية معينة جنوبي المدينة المنورة على ساكنها وآله أفضل الصلاة والسلام إلى ينبع

(١) بحث من إعداد وجمع الشريف محمد بن حسين الصمداني أحد كتاب هذا الرد نشر الجزء الأول منه في موقع «آل البيت حول العالم».

والتي تقدم التفصيل عنها، وأما قوله بالحجاز فهو جزء منها حدده في موطن آخر من كتابه بالشمام، وقد جاء كثير مثل هذا في كتب النسابين بوصف الموضع وقولهم عن عقبه أنهم بالحجاز وقريب منه، كنحو قول ابن عنبة في «عمدة الطالب» ص: ١٤٢، عن عقب علي العمقي بن محمد الأصغر بن أحمد المسور بن عبد الله بن موسى الجون بن عبد الله المحض بن الحسن المثنى بن الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم ما نصه: «**أما علي العمقي، وهو منسوب إلى العمق منزل بالبادية، كان ينزله وولده يعرفون بالعميقيين ويقال لهم العموق أيضاً وهم عدد كثير بالحجاز...**».

والعمق في الحجاز بنواحي المدينة موضعين بنفس الاسم.

قال الفيروز أبادي في «المغانم المطابة» ٣/ ٩٥٩: «**العمق بفتح أوله، وسكون الميم، بعده قاف: واد يسيل في وادي الفرع، ويسمى عمقين، لقوم من ولد الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم... والعمق أيضاً: موضع آخر قرب المدينة من بلاد مزينة**». ومثله ذكره السمهودي في «وفاء الوفاء»: ٣/ ٣٩٢، والشريف عُلي في الجبال والأمكنة للزمخشري:٦٢. فهنا وصف ابن عنبة ذرية علي العمقي المنسوبين للموضع أنهم بالحجاز.

وقال ابن عنبة أيضاً في «عمدة الطالب» عن عقب عبد الله العالم بن الحسين بن القاسم الرسي ص٢٠٦ ما نصه: «**وأما عبد الله العالم بن الحسين بن الرسي فله عقب كثير بالحجاز وعقبه من جماعة منهم إسحاق بن عبد الله العالم، عقبه بادية بالحجاز**».

والمعلوم أن أعقاب بني الرسي في الرس من أودية المدينة القبلية أعلى حزرة وسويقة بنحو من ٢٠ كيلاً وقد ذكره الشريف عُلي فيما تقدم نقله عن ياقوت عنه. وكان خروج عبد الله العالم إلى اليمن عند أخيه الهادي يحيى بن الحسين بن القاسم الرسي من الرس هذا بما هو معروف ومشهور وآثار قبورهم وأنسابهم في شواهدها الحجرية كانت بها إلى زمن قريب، ومنها ماله علاقة نسب بعبد الله بن الحسين هذا.

وفي كتب الأنساب نحو من هذا كثير من تسمية مواضع منازل بني الحسن بالحجاز على موضع معين بمثل ما ذكرنا فينظر فيها بمزيد عن هذا.

والخلاصة أنه لا إشكال ولا تعارض حينئذ فيما ذكره ابن فندق من أن عقب محمد بالشام وأنهم بالحجاز والبادية إذ المراد واحد كما تقدم بيانه بوضوح كافٍ. ولا معارضة لها أيضاً

مع ذكر أعقاب لمحمد الأكبر في ابنه الحسين وما تناسل منهم وبين ذكره لمحمد المنقرض الذي لا ينطبق إلا على ذرية محمد الأصغر التي انقرضت كما نص ابن عنبة وغيره بعد أن كان لها وجود في الحجاز وخاصة في متبدى بني الحسن بن علي الذي نص عليه ياقوت. فكلام العلماء يفسر بعضه بعضاً، ولا يتعسر إلا على من أخذه من غير جمع وتحقيق.

وما ذكرناه هنا من فهم لكلام ابن فندق من أن المقصود بالمنقرض عقبه هو محمد الأصغر بن موسى الثاني هو ما فهمه علماء النسب من قبل كما ذكره ابن عنبة في عمدة الطالب عند حديثه عن أعقاب موسى الثاني المعقب وغير المعقب وهو متفق مع إيراد ابن فندق الذي فصل في ذرية موسى الثاني ممن لا عقب لهم وانقرضوا ثم أتبع ذلك بعده بقليل الحديث عن عقب محمد الأكبر بن موسى الثاني مستقلاً بقوله ٢/ ٥٢٧: (فصل في أنساب أمراء مكة حرسهم الله) ثم ذكر جملة من أعقابه في حين عند جزمه بانتهاء العقب في عبد الله بن محمد موسى الثاني وانقراض عقب محمد بن موسى الثاني لم ينعت محمد بالأكبر بما يدل على أن التغاير في الأشخاص مقصود في عبارته وأنهم مختلفون وهذا لا يحتاج إلى مزيد بيان!!!

ومن رجع لتمام الكلام في اللباب لابن فندق والعمدة لابن عنبة وجد ما ذكرناه جلياً بالتوافق بينهما مع تنصيص ابن عنبة أن المعقب محمد الأكبر والمنقرض محمد الأصغر الذي يدل على أن هذا هو الفهم الصحيح لكلام العلماء ومرادهم.

وبهذا يظهر أن الكاتب في وصفه كلام ابن فندق بالتناقض وجرأته عليه برميه بالتسرع في النفي، ووصف أقواله بالآفة العظيمة: أن هذه الأوصاف كلها تنطبق عليه هو بتسرعه، وهذه هي الآفة العظيمة حقاً، بعدم التحقيق والفهم لكلام العلماء، والمجازفة بالتطاول على أئمة علم النسب الأكابر بمثل تلك العبارات، **وهم الذين حرروا وضبطوا، وجمعوا حتى وصلنا هذا العلم بأبهى حلة وأحسن طريقة وتصنيف.**

الوهم الثالث:

خلط الكاتب وعدم معرفته باصطلاحات العلماء وقراءتها وفهمها الفهم الصحيح، وتنزيلها كما أراد العلماء بوضعها في مرادهم وذلك عند قوله: «**ثم إن ابن فندق فسر عبارته (لا عقب له) في كتابه بتفسيرين، ولم يرجح أحدهما، الأول: قوله**

(لا عقب له): خلاف بين النسابين، فقوم يقطعون على واحدٍ أنه لا عقب له، فإن رجح ابن فندق هذا التفسير ـ أي على واحد أنه لا عقب له ـ يكون قد ناقض نفسه، فقد ذكر في كتابه «لباب الأنساب» أن لعبد الله ابناً اسمه محمد. وأما تفسير ابن فندق الثاني لقوله: (لا عقب له: قوم يشكون فيه وفي عقبه)، فإن رجح ابن فندق هذا التفسير، يكون بشكه هذا قد خالف جمهور المحققين من علماء النسب ومؤرخي مكة المتقدم ذكرهم». انتهى.

وهذا تكلف عجيب من الكاتب في حمل كلام ابن فندق على غير محمله، وما يريد من محاولة إظهار وجود شبهةٍ خللٍ في أعقاب محمد الأكبر وابنه عبد الله الأكبر بزعم التناقض عند ابن فندق والمخالفة لكلام المحققين من العلماء، والحقيقة الواضحة أن ما ذكره هذا الكاتب في وادٍ وكلام العلامة ابن فندق في واد آخر، وعفا الله عمن ألزمنا ببيان هذا التخليط المؤسف.

ولكي نتناول هذا الكلام بتفنيد أوهامه، نقول:

أولاً: كلام الكاتب هذا ساقطٌ من أساسه بعدما بيّنّا أن كلام ابن فندق ليس مخالفا لاتفاق النسابين على صحة نسب

قتادة بن إدريس جدّ ذريته من الأشراف، وأن ابن فندق لم يدع انقراضَ ذرية عبد الله بن موسى جد قتادة، كما ادعى الكاتب، وأن الذي ذكر انقراضَ عقبه هو شخصٌ آخر غيره، وأن هذا ظاهرٌ في كلام ابن فندق غير خفي كما تقدم بيانه وتفصيله ؛ فما كان لابن فندق أن ينقل الاتفاق إلا على ما الاتفاقُ واقعٌ عليه، من صحة هذا النسب واستمرار هذه الذرية المباركة المعلومة باضطرارِ التواتر ويقينيةِ الاستفاضةِ الكاملة.

وهذا الرد كاف للرد على تخليط الكاتب (عفا الله عنه)، **ويدل على أن جد آل قتادة خارجٌ عن كلام ابن فندق، وأن محاولة الكاتب تنزيل كلام ابن فندق عليه لا مكان له ولا مجال لإيراده فيه.** ومع ذلك فزيادة منّا في الإفادة: نودُّ بيان معنى ما ذكره ابن فندق.

ولذلك نتمّم الجواب، فنقول:

ثانياً: أن ابن فندق في مقدمة كتابه كان يتكلم عن بعض إطلاقات النسّابين، وعن معانيها، ومتى يستخدمونها، واختلاف بعض مواقفهم في طريقة تعبيرهم عن الأنساب المقطوع بعدم صحتها أو التي يُشكُّ في عدم صحتها. ولم يكن ابن فندق في

هذه المقدمة متكلّماً عن اصطلاحه هو في كتابه، أو ما هو ترجيحه كما توهّم الكاتب، _وحاول تقريره بوضع احتمالات في معرفة ذلك الترجيح.

وبالرجوع للنسخة المطبوعة لكتاب ابن فندق في «اللباب» يظهر ذلك جلياً، حيث جاء فيها ما نصه: «**فصل: وعلماء الأنساب يقولون: مات ودرج وانقرض ولم يعقب، وفي كل لفظ فائدة يعرفها أرباب تلك الصناعة، فأصل درج كما ذكر الجوهري في كتاب الصحاح**: مشى، **يقال: درج الرجل والضب يدرج دروجاً ودرجاناً، أي مشى، ودرج أي مضى لسبيله، يقال: درج القوم إذا انقرضوا والاندراج مثله، وفي المثل: أكذب من دب ودرج، أي: أكذب الأحياء والأموات، قال الأصمعي: درج الرحل إذا لم يخلف نسلاً. فأهل المغرب يطلقون لفظ درج على من مات فحسب، وأهل العراق يطلقون لفظ درج على من انقرض ولم يخلف نسلاً.**

والأصل في درج أي مات ولم يخلف نسلاً، وانقرض، أي: كان له عقب فانقرض هو وعقبه. والشبهة في الأنساب تقع من هذا اللفظ: لأن من انتمى إلى من لا عقب له، أو له عقب فانقرض

كان مدعياً، وفي من لا عقب له خلاف بين النسابين، فقوم يقطعون على واحد أنه لا عقب له، وقوم يشكون فيه وفي عقبه، وهاهنا تسكب العبرات».

فيتضح من هذا النص أن ابن فندق كان يتحدّث عن أحد وجوه الاختلاف بين النسّابين، ولم يكن في سياق بيان اصطلاحه هو في كتابه .

ثالثاً: مراد ابن فندق (إذا صحت العبارة في مطبوع كتابه): أن يبيّنَ أن بعض النسّابين ربما قالوا عمن كان له نسب ثم انقرض: «انقرض»، وربما قالوا هذه العبارة نفسَها: «انقرض» عمن لم يُعْقِبْ أصلا، وهذا ربما كان سبباً في الاشتباه؛ لأن هناك فرقا كبيراً بين من كان له نسبٌ وذرية، لكنها انقرضت، ومن لم يكن له ذريةٌ أصلاً. وكان يتمنى ابن فندق (بحرقةٍ: هنا تسكب العبرات) أن يكون النسابون قد اتفقوا على التفريق بين الحالتين.

وسبب هذه الحرقة: أن اختلاف النسابين المذكور جعل الواقفين على كلامهم ممن جاء بعدهم يختلفون فيمن قيل عنه انقرض؛ لاحتمال أن الانقراض قد قُصد به عدم إعقابه وأنه لم

يكن له ذرية، ولاحتمال أن يكون قد قُصِدَ به أنه أعقبَ ذريةً، لكن ذريته هذه قد انقرضت من بعده، بجيل أو جيلين أو أكثر. ولذلك فقد كان بعض النسابين إذا وقف على عبارة «انقرض» يقطع بالمعنى الأول: أي أن فلاناً لا عقب له، وآخرون يشكون في بعض الأنساب المنقرضة التي قيل عن جدهم إنه انقرض؛ لورود احتمالين على قولهم «انقرض»: الاحتمال الأول: أن تكون أصولُ أنسابِهم المنقرضة صحيحةً، لكون من ينتسبون إليه قد أعقبهم فعلا، ثم انقرضوا هم من بعده. والاحتمال الثاني: أن يكون انتسابهم غيرَ صحيح من أصله؛ لأن الشخص الذي انتسبوا إليه مات ولم يكن له ذرية أبداً، فلا عقب له أصلاً. ولورود هذين الاحتمالين على قولهم «انقرض»، توقّف بعض النسابين عند الشك، دون القطع. وهنا تُسكب العبرات لعدم قدرة الباحث (في بعض الأحيان) على القطع؛ بسبب احتمال عبارة «انقرض» للمعنيين السابقين.

فهو عندما قال: «فقوم يقطعون على واحد أنه لا عقب له، وقوم يشكون فيه وفي عقبه» يقصد: أنه إذا قال بعض المتقدمين من النسابين عن رجل إنه انقرض، ثم ورد أن أحدا قد انتسب

إليه، اختلف النسّابون المتأخرون في هذا الذي انتسب إليه: فمنهم من يقطع بعدم صحة دعوى نسب هذا المدّعِي؛ لأنه فَهِمَ قولَ من سبقه من النسابين عن أحد رجال عمود النسب المدّعَى «بأنه انقرض نسبُه» على قَصَدَ بذلك: أن ذلك الرجل لم يكن له أبناء أصلاً، وبذلك جزم أولئك النسابون بأن الذي ادّعى الانتسابَ إليه مدعٍ كاذب في دعواه؛ لأن الرجل الذي انتسب إليه لا عقب له أصلاً. وآخرون من النسابين لهم موقفٌ مختلف: فهم يشكون في هذا النسب المنقرض، فقد يكون المنتسب إليه مدّعياً كاذباً؛ لأن من انتسبوا إليه قد مات ولم يكن له ذرية أبداً، فلا عقب له أصلاً، وقد يكون صادقاً، لأن من قيل عنه «انقرض» قد كان له ذرية، كان هذا المذكور منهم هو وذريته التي انقرضت من بعد. فبسبب هذا الاحتمال يشك هذا القسمُ من النسابين، ولا يقطعون؛ لاحتمال عبارة «انقرض» للمعنيين كليهما، كما سبق بيانه.

وهذا كله: من القطع والشك إنما يخص الأنساب المنقرضة، التي لا خلاف في انقراضها. وإنما يقع الاختلاف بين النسابين بسبب هذا الاختلاف بينهم في دلالة «انقرض»: في جيل

الانقراض، وفي زمنه، وعند من انقطع النسل تماماً، مع اتفاقهم على انقراض ذلك النسب الذي اتفقوا فيه على التسليم لمن نَقَلَ فيه الانقراضَ من أئمة النسب.

هذا هو معنى كلام ابن فندق الذي تدل عليه عبارته حسب مطبوعته، والتي إن التمسنا العذر للكاتب في عدم فهمها، بسبب ضعف إحكام عبارته فيها (إن صحّت المطبوعة)، فإننا نلومه على إبعاده الشديد في فهمها، وفي تنزيلها على التشكيك في الأنساب المتفق عليها!!

رابعاً: أن معنى انقرض ولا عقب له مؤداهما واحد. فانقرض تدل على أنه كان له عقب ثم انتهى ولا بقية له، ولا عقب له هو أنه لا ولد له وكلاهما يؤدي معنى أن الشخص لا عقب ولا بقية له. ألا ترى أن بعض النسابة يقول عن فلان لا عقب له في زماننا، والآخر يقول انقرض عقبه والمعنى فيهما واحد. فاستخدام هذه الألفاظ للدلالة على انتهاء العقب وأنه لا بقية له مما يقوم بعضها مقام بعض وأحياناً تكون واضحة وأحياناً يدل السياق عليها أو بجمع كلام العلماء بعضه مع بعض ولذلك وجد من علماء النسب من يستخدم عبارة لا عقب

له للدلالة على انتهاء العقب بعد أن كان له بقية وهي في المحصلة بمعنى انقرض وانتهى عقبه. فما تقدم من المعاني المتقاربة التي تؤدي لمعنى واحد أو قريب منه.

ومما يذكر أن معنى انقرض يستخدم في معنى لا عقب له بأنه لا ولد للشخص. وهذا يذكر عن بعض علماء النسب فجاء في كتاب علم النسب لغته. مصطلحه. رموزه في القسم الثاني في حرف الدال ص٨٦، ٨٧:

«درج يقال فلان درج أي مات ولا عقب له، أي انقرض ولم يخلف نسلاً، أو من كان لا ولد له، ولعلها من المصطلحات وقد يخففونها برج، أو ج. وقيل: إن درج فلان إذا مات صغيراً قبل أن يبلغ مبلغ الرجال. قال الأصمعي: درج الرجل إذا لم يخلف نسلاً فأهل المغرب يطلقون لفظ الدرج على من مات فحسب، وأهل العراق يطلقونها على من انقرض ولم يخلف نسلاً، من درج: أي مات ولم يخلف نسلاً. أقول ـ يعني مؤلف علم النسب ـ: درج ـ كما في صحاح الجوهري ـ المشي، ودرج: أي مضى سبيله، يقال درج القوم: إذا انقرضوا والاندراج مثله».

خامساً: إن تكرار محاولة إيجاد فرضية التناقض هذه في كلام ابن فندق يومي بأن الكاتب يحاول تقرير هذه الشبهة في الأذهان. فتكرار وقوفه عليها وحشده لما يشيدها والتمحل في فهمها وتحميله لها ما لا تتحمل يشهد لذلك. ولولا أننا لا نريد أن ندخل في النيات، ونريد أن نحسن الظن قدر المستطاع، لكان لنا (وربما لآل قتادة كلهم) منه موقف آخر يناسب ذلك الإيماء والتلميح! لكننا نكتفي الآن ببيان سقطاته وتخبُّطاته، ونحملها على أحسن المحامل، وهي أنها وقعت منه بجهل، ودون تعمّد.

الوقفة الرابعة

جراءته على العلامة ابن فندق ووصفه له بأنه صاحب تسرع، ومجازفات، وأن كتابه حافل بالتسرع في النفي، وذلك عند حديث ابن فندق عن أنساب أهل بلاد المغرب الأدارسة والسليمانيين.

ومثل هذه العبارات لا تليق بطالب علم أمام أولئك الأعلام الكبار الذين كانوا أهل السبق في تدوين هذا العلم، وتأصيل قواعده، والذين ليس لهم منا إلا الاعتراف بفضلهم، وجهدهم العظيم، وهم بشر يصيبون ويخطئون ولا عصمة فيما نقل إلينا إلا في كتاب الله وما صح عن نبينا محمد صلى الله عليه وآله وسلم.

ولكن للعلماء وأهل الفضل حق في الاعتذار والتأول لهم، وحملهم على أحسن المحامل كابن فندق وأمثاله ممن خدموا النسب الشريف فكونه حصل منه خطأ في أنساب أهل المغرب فإن الأولى واللائق أن يعتذر له بأنه يكتب عن بعد، وأن الخلل

فيمن نقل له، ومثل ابن فندق يبعد أن يتعمد الخطأ في الأنساب، وخاصة النفي.

علماً أن من يكتب في أقاصي بلاد المشرق الخطأ في مثل هذا متوقع منه خاصة مع ما تعرضت له دولة الحسنيين في المغرب من المصائب والخطوب التي أخفت كثيراً من أخبارهم كنحو ما حصل لهم من الدول التي أزالت دولتهم، إضافة إلى البعد الشاسع بين الديار.

وقد أشار لمثل هذا النسابة العلامة المعروف بابن الحاج السلمي أحد كبار علماء النسب بالمغرب في كتابه «الإشراف على بعض من بفاس من مشاهير الأشراف» ص١/ ١٠٦، عند حديثه عن أعقاب إدريس بن إدريس بن عبد الله المحض رضي الله عنهم حيث قال:

«وكان للكثير منهم في الأجيال الماضية الشهرة التامة، لكن اختلاف الأحوال وشدة الخطوب والأهوال وأذى الملوك الذين اغتصبوا خلافتهم أدى الكثير منهم إلى الاختفاء والدخول في غمار العامة، فغطى ذلك على أنساب الكثير منهم، وسلبهم الشهرة، وكلا الحالين منة من الله فإن من أبقى عليه حلة الشهرة

جعلها كرامة عاجلة، والمرجو من إحسانه أن يعطيه أكثر منها أجلة ومن لا فقد ادخرها له ليوم القيامة».

ولهذا كان النسابة ابن عنبة وهو بالعراق صاحب احتياط مع أنساب بني إدريس في أن يتكلم فيهم بغير علم لبعد ديارهم وخفاء أخبارهم عنه فقال عنهم في «عمدة الطالب» ص١٨٦ بعد ذكر أصول أنسابهم ومحالهم التي نزلوا فيها ببلاد المغرب مع تصحيحه لبقائها ما نصه:

«**فأعقب إدريس بن إدريس بن عبد الله من ثمانية القاسم وعيسى وعمر وداود ويحيى وعبد الله وحمزة وقد قيل أعقب من غير هؤلاء أيضاً، ولكل منهم ممالك ببلاد المغرب، بها ملوك إلى الآن... وبنو إدريس كثيرون وهم في نسب القطع يحتاج من يعتزي إليهم إلى زيادة وضوح في حجته لبعدهم عنا وعدم وقوفنا على أحوالهم**».

وقال عن عقب سليمان بن عبد الله المحض أخو إدريس المعقب ببلاد المغرب في «عمدة الطالب» ص١٨٢ ما نصه: «**وهم في نسب القطع أى انقطعت أخبارهم عنا واتصالهم عنا قال الشيخ أبو الحسن العمري قال أبو الحسين ـ يعني شيخ الشرف محمد بن**

أبي الحسين العبيدلي النسابة: لم أسمع لهذا الفخذ خبراً إلى هذه الغاية ثم... ولا شك أن بني سليمان بن عبد الله بالمغرب إلى الآن وهم أقل من ولد إدريس بن عبد الله المحض».

وقال أبو الحسن العمري في «المجدي» ص٦١:

«وجميعهم بالمغرب في جملة أنساب القطع ولم أسمع لهذا الفخذ خبراً إلى هذه الغاية والله أعلم بهم هذا لفظ أبي الحسن ـ يعني شيخ الشرف العبيدلي».

وقال شيخ الشرف العبيدلي في «تهذيب الأنساب ونهاية الأعقاب» ص٦١:

«والعقب من ولد سليمان بن عبد الله بن حسن بن حسن من رجل واحد: محمد بن سليمان قتل بفخ، والعقب من محمد ابن سليمان بن عبد الله من عبد الله بن محمد، وأحمد بن محمد، وإدريس بن محمد، وعيسى بن محمد، وإبراهيم بن محمد، والحسن ابن محمد، والحسين بن محمد، وحمزة بن محمد، وسليمان بن محمد، وعلي بن محمد. فأما عبد الله وأحمد والحسن وإدريس فلهم أولاد، وباقي إخوتهم لم يصل إلي فرع لهم، والجميع بالغرب في جملة نسب القطع. فهؤلاء ولد سليمان بن عبد الله بن حسن بن حسن.

أولاد إدريس بن عبد الله المحض: والعقب من ولد إدريس ابن عبد الله بن حسن بن حسن ـ وهو الأصغر من ولد عبد الله ابن حسن بن حسن ـ من إدريس بن إدريس وحده والعقب منه في بلد القيروان من الغرب في جماعة أسماؤهم: عبد الله له عقب، والقاسم له عقب، ومحمد له عقب، ويحيى له عقب، وعمر له عقب. فأما أحمد وعيسى وحمزة وجعفر وسليمان وداود وجميع ذلك في صح، وأما ما ذكرنا منهم بالتعقيب فنسبهم في جملة نسب القطع وقد شرحنا ذلك في الكتاب الكبير في نسب آل أبي طالب الذي سميناه الكامل، ومواضع بلدانهم ومنازلهم، وقد دخل قوم منهم القاهرة ومصر والشام ولهم بقية في الأندلس وفي بلاد صماي وأمرهم على ثبت وصحة».

فهاهم يصححون أنساب أهل المغرب، وأنهم على ثبت وصحة، ولهم بها ممالك؛ إلا أن أخبارهم وتفاصيل أنسابهم قد خفيت عليهم.

وبعد هذا الإيضاح بعدم حصول المعرفة الكافية لعلماء المشرق في أنساب، وأعقاب من في بلاد المغرب من بني الحسن، يظهر لنا عذرهم في قلة درايتهم بأنسابهم وأخبارهم، وأنه قد

يحصل الخطأ منهم فيها. وأما اليوم (مع توافر طرق الاتصال الشخصي والمعرفي بهم وبعلمائهم، ومع سهولة الوقوف على المعلومات من مظانها الأصيلة والموثوقة): فإن الوضع قد اختلف، والمصادر التي تحدثت عن أنساب بني إدريس وسليمان بن عبد الله المحض متوافرة، والمعتنون بأنسابهم كثر، ومن أراد الوصول إليها سهل عليه ذلك، خاصة إذا كان قد أخذ أنسابهم عن الثقاة منهم، فبيوت العلم المأمونة فيهم كثيرة.

الوقفة الخامسة

نحن مع قناعتنا التامة بصحة أصول نسب الأشراف الهواشم الأمراء المعروفين بسادة فليتة أو السادة الأمراء بما ذكرهم به ابن عنبة في «عمدة الطالب» حيث قال: «**وأما أبو هاشم محمد بن الحسين الأمير بن محمد الثائر وولده يقال لهم الهواشم، ويقال لهم الأمراء أيضاً وهم ببطن مر**».

وبما لهم من شهرة واستفاضة أنهم: سادة فليتة أو الهواشم والأمـراء وأن بقيتهـم اليـوم بـوادي مر الـمعروف بـوادي فاطمة.

نستغرب من الكاتب إقدامه على مثل هذا المقال الضعيف، وتوهينه ما ليس بواهن، واستشكاله ما ليس بمشكل، وإعراضه عما بان الإشكال فيه، وتركه ما يخصه ويعنيه ويهمه أكثر؛ إذ الواجب عليه ـ بدلاً من تحميل الكلام الواضح لابن فندق ما لا يحتمل، وتنزيله على غير ما أراد بتكلف ظاهر، واستشكاله فيه ما ليس بمشكل، ورميه بالتناقض، وزعم أن هناك من

يشكك في الثابت والمسلمات من الأنساب الواضحة وإثارة الشبهات فيها، وهي أمور بينة وظاهرة لمن تدبرها: أن يناقش كلام ابن فندق ـ والذي أعرض عن ذكره تماماً بما يدعو للتساؤل ـ بالبينات والحجج الواضحات، وذلك فيما ذكره ابن فندق في كتابه «اللباب» ص: ٥٢٧، من أن فليته بن القاسم أعقب من أربعة أبناء، هم: عبد الله ويحيى وعيسى وهاشم، ـ وليس منهم حسين الذي ساق إبراهيم الأمير في كتابه (تحقيق منية الطالب) و(مشجرة الإرواء) نسبهم إليه، واعتمده، بأنه جد الهواشم الأمراء الموجودين اليوم الهواشم الأمراء اليوم ـ حيث قال ابن فندق ما نصه: «**وللأمير فليتة: عبد الله ويحيى وعيسى وهاشم**».

وقال أيضاً في ص٥٣١: «**والعقب من الأمير فليتة: الأمير هاشم، والأمير يحيى، والأمير عبد الله، والأمير عيسى**». ثم ذكر شيئاً من أخبارهم، ووصف بعضهم جسدياً، بما يدل على معرفته بحالهم، خاصة أنه معاصر لهم.

وذكر مثل هذا ابن عنبة في «عمدة الطالب» ص١٦٢ بقوله:

«**فولد الأمير فليتة عدة رجال منهم: الأمير تاج الدين وعمدة الدين هاشم أخذ مكة سيفاً من أخوته وعمومته، وكان أخواه يحيى وعبد الله قد نازعاه الملك فغلبهما عليه. ومنهم الأمير قطب عيسى بن فليتة**».

وبمثله جاء في مناهل الضرب في أنساب العرب ص: ٢٦٨.

فهذه العبارات المشكلة في الظاهر لا تشكك عندنا في أصول أنسابهم وصحتها، وأنهم من عقب أبي هاشم محمد بن الحسين الأمير بن محمد الأكبر بن موسى الثاني، وأن بقيتهم إلى اليوم هي التي ترجع لتلك الأصول بوادي مر المعروف بوادي فاطمة. فرجوعهم لتلك الأصول صحيح مشهور لا شك فيه عندنا، وإن وقع في عمود نسبهم من الاختلاف المشار إليه آنفاً ما وقع.

هذا ما جرى تحريره لدفع تلك الأوهام التي وقع فيها الكاتب إبراهيم بن منصور الأمير، ولتوضيح الإيهام الحاصل في مقاله، حتى لا تكون مقالته تلك ذريعة للمغرضين، وعتبة للمشككين بجهل، فيكون وزرها على **من جعل من لا شيء شيئاً، ومما لا يستحق المناقشة أمراً كأنه يستحق الالتفات إليه،**

والتي لم يسبق إلى ادعائها والتفوّه بها ذو لب وبصيرة في العلم بمثل ما فعل الكاتب، فعفا الله عنه، وأرشده الله إلى الصواب والقول الصحيح .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وصحابته الغر الميامين، ومن سار على نهجهم ليوم الدين.

والحمد لله في البدء، وفي الختم

كتبه

الشريف شاكر بن ناصر بن مستور العبدلي الفعر

الشريف محمد بن حسين بن محمد الصمداني

الشريف عصام بن ناهض بن محسن الهجاري

في ١٥/ ٤/ ١٤٣١هـ

فهرس الموضوعات